



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله



تمهيد



إن كل تقرير لمؤسسة ما عن أنشطتها إنما يمثل مناسبة للتأكد من مدى تناسب ما حققته من إنجازات مع ما لديها من طموحات. إنه تقييم ذاتي ضروري لمواجهة المستقبل برؤية واضحة، رؤية تنبع من إخضاع تلك الطموحات لمحك الواقع.

إن خصوصية قطاع الصناعة التقليدية تتطلب منا بدون شك جهودا جمة. ذلك أنه ليس من اليسير تحقيق تناغم قطاع عتيق، يمثل روح مجتمعا، مع الاتجاهات المتغيرة التي يعرفها السوق، وفي ذات الوقت، الحفاظ على خصوصيته وأصالته. وليس أكثر يسرا من ذلك محاولة خلق التجانس والانسجام داخل قطاع بهذا الحجم من التباين، سواء بالنظر إلى تنوع المهن التي يشملها، أو بالنظر إلى الانتشار الجغرافي الواسع لمواقع العاملين فيه، أو إلى التفاوت الذي يطبع نسيجه الإنتاجي. تباينات لا يمكنها إلا أن تنعكس على العقليات وعلى أنماط العيش.

وعليه، ف وراء المنجزات الكثيرة والمتنوعة التي يتضمنها هذا التقرير، والتي تبدأ من الهيكلة والتخطيط لتنتهي إلى الترويج و التسويق، مرورا بالتأطير والتكوين والبحث، ومهما تفاوتت درجات نجاح تلك المنجزات، كان رهاننا الأساسي هو التنسيق والتشاور مع وبين مختلف شركائنا، من فاعلين مرجعيين، ومقاولات صغيرة ومتوسطة، وصناع فرادى، وممثلين عن كل فئة منهم، لنعمل يدا في يد من أجل تجسيد السياسة الإرادية التي تبنتها الحكومة، تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي ترجمتها رؤية 2015 للصناعة التقليدية.

هذا الرهان، لم نتوان في بذل قصارى جهودنا من أجل رفعه، وذلك بالعمل على تأصيل ثقافة التنسيق والعمل المشترك داخل القطاع. فبنهج العمل عن قرب، وبمواكبة كل الفاعلين خطوة خطوة، وعلى جميع المستويات، نسعى جاهدين لتوحيدهم وجمعهم حول مشروع النهوض بقطاع الصناعة التقليدية، هذا القطاع الذي ندرك بعمق انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية على بلادنا التي لا تقدر بثمن.

أنيس برو

كاتب الدولة لدى وزير السياحة و الصناعة التقليدية

المكلف بالصناعة التقليدية



تقرير عن أنشطة 2008

يقدم هذا التقرير معلومات عن القرارات التي اتخذتها الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والأنشطة التي أنجزتها خلال سنة 2008 في إطار تنفيذ سياسة تنمية القطاع.

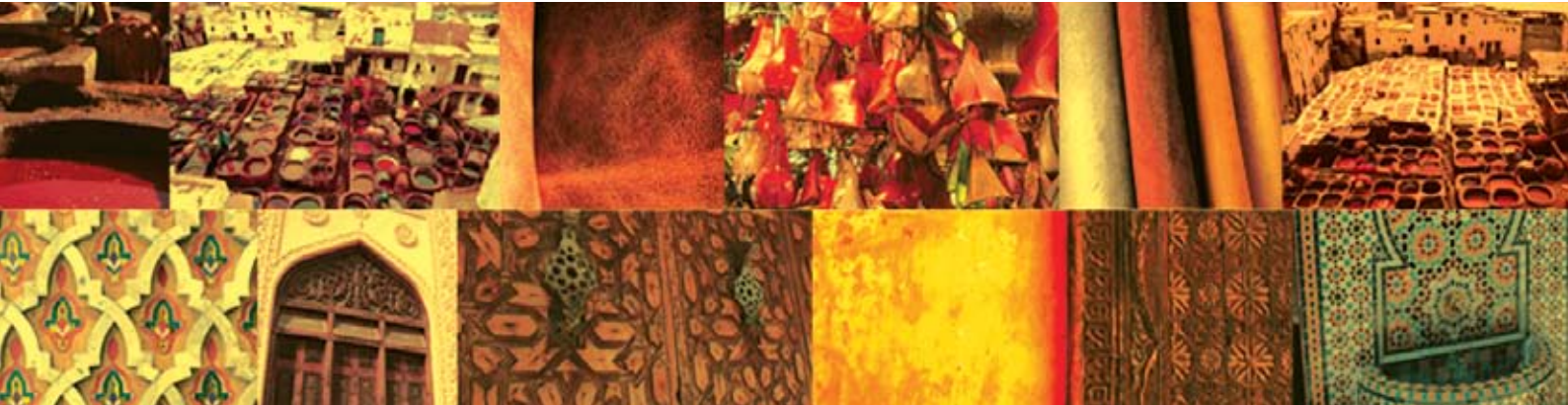
هذا التقرير موجه لجميع من يهمه الاطلاع على مدى التزام هذه الوزارة بالمسؤوليات المسندة إليها وعلى الأنشطة التي خططت لها وأنجزتها في إطار تفعيل رؤية 2015 للصناعة التقليدية، التي تعتبر ميثاقا بين مختلف الشركاء المنخرطين في مشروع النهوض بالصناعة التقليدية المغربية.



11	تقديم القطاع
12	قطاع ذو خصوصية
13	قطاع في تطور متواصل
16	مهام وإختصاصات كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية
19	تذكير برؤية 2015
21	الأهداف بالأرقام في أفق 2015
25	خطة عمل 2008: المحاور والأهداف
26	هيكله النسيج الإنتاجي وتطويره
26	الفاعلون المرجعيون
27	المقاولات الصغرى والمتوسطة
27	دعم الصناع الفرادى
28	العمل على النهوض بالقطاع بمجموعه
35	الإنجازات
36	الإنتاج
36	مواكبة الفاعلين المرجعيين
37	تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة
38	دعم ملائم للصناع الفرادى
41	الجودة والمواصفات
41	المواصفات
42	تحسين الجودة
43	التصميم والابتكار
44	البحث والتنمية
45	الترويج و التسويق
45	الترويج
46	تنظيم تظاهرات تجارية أو المشاركة فيها
47	التواصل والنشر والعلاقات العامة
48	التسويق
49	التكوين
51	التكوين النظامى
56	التكوين بالتدرج المهني
60	التكوين المستمر للصناع التقليديين
61	إعادة هيكلة النظام الحالى
63	ظروف عيش وعمل الصناع التقليديين
64	الاستفادة من التمويل
64	التغطية الاجتماعية
65	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
65	تنظيم القطاع وتسييره
65	تعزيز الإطار المؤسساتى للقطاع
65	تنظيم وتدبير الموارد البشرية
66	نظام المعلومات
66	برمجة الميزانية ومراقبة التسيير
66	المرصد الوطنى للصناعة التقليدية
68	التخطيط الجهوى
68	من أجل صناعة تقليدية مسؤولة
68	محاربة تشغيل الأطفال
69	الوقاية والسلامة المهنية
69	التعاون الدولى



تقديم القطاع



«يقصد بمنتجات الصناعة التقليدية تلك المنتجات التي ينتجها الصناع يدويا، إما بصفة كلية، أو عن طريق الاستعانة بأدوات يدوية، أو حتى عبر الاستعانة بوسائل ميكانيكية، شريطة أن تظل المساهمة اليدوية المباشرة للصانع هي المكون الأساسي للمنتج النهائي. تصنع هذه المنتجات دون أي تقييد فيما يتعلق بحجم الإنتاج أو باستعمال المواد الأولية المستمدة من الموارد المستدامة. تقوم الطبيعة الخاصة لمنتجات الصناعة التقليدية على خصائصها المميزة التي يمكن أن تكون نفعية أو جمالية أو فنية أو إبداعية أو تزيينية أو وظيفية أو تقليدية أو رمزية وذات أهمية من المنظور الاجتماعي».

تحديد معتمد من طرف اللجنة الاستشارية الدولية لليونسكو
خلال الملتقى الدولي حول الصناعة التقليدية والسوق العالمية
(مانابلا، الفلبين، أكتوبر 1997).

قطاع ذو خصوصية

تقع الصناعة التقليدية في مفترق طرق بين تراث تاريخي عتيق ينبغي حمايته والحفاظ عليه وطلب متجدد يستوجب تليته، بين هوية ثقافية تحتاج إلى إبرازها وأسواق معولة من الضروري اختراقها، بين أصالة تسعى إلى البقاء خارج الزمان وبين حداثة تحكمها اتجاهات سريعة الزوال، وأخيرا بين رغبة في الإبداع من أجل ممارسة مواهب فنية دون الانشغال بوظيفتها المادية المباشرة وحاجة إلى الإنتاج من أجل توفير أسباب العيش. تناقضات شتى تؤكد تعدد أبعاد هذا القطاع واتجاهاته.

بالتأكيد، يمكن تصنيف قطاع الصناعة التقليدية كقطاع تاريخي نظرا لما يعكسه من تجربة تاريخية لشعب بكامله، ومن ابتكار فني ووظيفي لصنّاعه.

ونظرا لمساهمته القوية في خلق مناصب شغل، ودر دخل مادي على ملايين المواطنين، يصنف هذا القطاع كذلك قطاعا اجتماعيا باعتباره يلعب دورا أساسيا في التنمية البشرية وفي محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

ولأنه يتضمن إمكانات هامة للرفع من نمو الناتج الداخلي الخام بحكم الطلبات المتزايدة على منتجاته سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، فهو يمثل أيضا قطاعا اقتصاديا بامتياز. وإذا كان الحفاظ على التقاليد وسياقاتها يكتسي أهمية بالغة لدى المؤرخين المهتمين بالثقافة، وإذا كان الطلب



وشبكات التوزيع واتجاهات السوق تمثل أهم المحددات بالنسبة للتجار، فبالنسبة لوزارتنا، تمثل كل هذه العناصر في نفس الوقت مركز اهتمامنا، بما في ذلك قابلية القطاع للبقاء والصمود، وأثره على التشغيل، ووزنه داخل الناتج الداخلي الخام، وما يمكن أن يدره من أرباح تجارية، وأبعاده التراثية، والرفع من إنتاجيته وتطوير جودة منتجاته، إلى جانب تعزيز إبداعية الصانع، وتحسين ظروف عيشه.

وهذا إنما يؤكد أهمية مسؤوليتنا وجمامة التحديات التي علينا رفعها : تحدي ملاءمة الصناعة التقليدية المغربية مع حقبة عولمة الاقتصاد دون تذويبها أو إفقادها روحها وهويتها الثقافية، وتحدي الاستجابة إلى طلب متنام لحاجات واتجاهات جديدة دون أن تفقد أصالتها، وتحدي تشجيع الإبداع والتجديد دون التخلي عن مهارات اكتسبت عبر تطورها على مدى العصور، وتحدي إدماج الصانع داخل نسيج اقتصادي واجتماعي يتطور ويتعقد باستمرار دون أن يفقد مكانته الاجتماعية التي كان يستفيد منها داخل المجتمع. وبشكل عام، تحدي تأهيل قطاع يمثل محركا للتنمية الاقتصادية والبشرية والتقنية والفنية مع الإبقاء على الطابع الحضاري المتميز للصناعة التقليدية المغربية.

قطاع في تطور متواصل

من البديهي أن الصناعة التقليدية، باعتبارها صيغة من المعرفة العملية الشعبية التي تتخذ من المواد المحلية مادتها، والتي حافظت على وجودها خلال عقود، كانت توظف بالأساس في خدمة الحياة اليومية.

لذلك كانت حرف الصناعة التقليدية قبل فترة الحماية تنصهر بانسجام داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت تغطي أهم حاجيات المجتمع المغربي وأهم الخدمات والمنتجات الوظيفية والنفعية، من ملابس وتأثيث وتعمير وطبخ وغيرها.

إلا أن هذا القطاع ما لبث أن أصيب ببعض الخلل نتيجة دخول أساليب إنتاج حديثة ومنتجات جديدة مستوردة إلى المغرب، مما ساهم في تهميشه وإضعافه دون أن يترتب عن ذلك تقليص لعدد العاملين فيه أو لعدد العائلات التي تعيش منه.

وضعية دفعت المسؤولين الوطنيين غداة الاستقلال إلى إيلاء الأولوية المباشرة للأبعاد الاجتماعية للقطاع أكثر منها لبعده الاقتصادي كقطاع منتج للثروات، وإن لم يكن هذا البعد الاقتصادي غائبا تماما عن إنشغالات ذوي القرار، وإنما كان ينظر إليه كهدف على المدى البعيد، لأنه يمر حسب تصورهم عبر تحويل وحدات الصناعة التقليدية إلى وحدات صناعية بالمعنى المعاصر.



أما على المدى القريب، فقد توجه العمل الحكومي إلى الاعتناء بالقطاع خوفاً من أن يؤدي إهماله إلى تدهور لا يخلو من عواقب اجتماعية خطيرة. ولعل في الجمع بين الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية داخل مؤسسة واحدة ما يعكس المقاربة الاجتماعية للقطاع.

هذا التوجه الاجتماعي في مقاربة قطاع الصناعة التقليدية لم يؤدي بالضرورة إلى ظهور صناع مقاولين قادرين على تدبير أمورهم بأنفسهم أو أن يقوموا بتحريك القطاع. التعاونيات إذن كانت الصيغة التنظيمية المفضلة من أجل تحقيق فعالية اقتصادية والتي تسمح في نفس الوقت بتأطير الصناع التقليديين.

لم يبدأ الوعي بالإمكانيات الاقتصادية التي يتوفر عليها القطاع إلا في نهاية السبعينيات، حيث أصبح القطاع يعرف توجهها نحو المردودية الاقتصادية، وأصبح نموه وتطويره يرتبط بالسياحة وبالطلب الخارجي.

عندئذ بدأ عمل الدولة يركز على بعض المحاور التي بذلت جهوداً هامة لفائدتها، منها تشجيع الحركة التعاونية، التكوين المهني، إنشاء مجتمعات للصناعة التقليدية، إحداث وحدات إنتاجية كبيرة، تشجيع الاستثمار، تمويل الصناعة التقليدية، تنظيم مسالك للتزود بالمواد الأولية ولتسويق المنتجات. إلا أن نتائج هذه الجهود لم تكن في مستوى الأهداف المنشودة.

الدور الاقتصادي للصناعة التقليدية ما لبث أن تعزز انطلاقاً من التسعينيات، وذلك في إطار التوجهات الاقتصادية الجديدة التي اعتمدها المغرب وما ترتب عنها من إصلاحات. ارتبطت هذه التوجهات بتشجيع المبادرة الحرة والليبرالية والانفتاح على الخارج.

هذا الدور كرسه جلالة الملك محمد السادس نصره الله بإسناد القطاع مكانة متميزة في النمو الاقتصادي وجعله رافعة للنمو، مصنفاً إياه من بين القطاعات المنتجة الواعدة، إلى جانب الفلاحة والسياحة والصيد البحري وتقنيات الاتصال الحديثة والخدمات والنسيج.



وعلاوة على استمرارنا في منح الأولوية للفلاحة والصناعات المرتبطة بها ومد بلادنا بما تحتاج من تجهيزات أساسية ومن سكن اجتماعي لائق... إعطاء مكانة الصدارة لتقوية وتنمية قطاعاتنا المنتجة الواعدة والتي تتوفر فيها على قدرة تنافسية دولية والمتمثلة في السياحة والصيد البحري والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل والخدمات والصناعة التقليدية والنسيج.

من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لثورة الملك والشعب
أكادير، 20 غشت 2000.

نفس النظرة تبناها الوزير الأول السابق، السيد إدريس جطو، عندما التزم، من خلال التصريح الحكومي الذي قدمه عند توليه رئاسة الحكومة، باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل إدماج القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني وتأهيله عن طريق توفير محيط لفائدة مقاولات الصناعة التقليدية يشجع على المبادرة الحرة وعلى الاستثمار والتسويق والتكوين المهني.

إلا أن البعد الثقافي ظل مع ذلك ملازما للقطاع رغم تطوره. فالصناعة التقليدية ظل ينظر إليها على أنها تراث ثقافي لا بد من صيانتها، وعلى أنها رمز للهوية المغربية، وإن كان من اللازم ملاءمتها لمتطلبات الحداثة. هذه النظرة عكستها أشغال إحدى لجان الندوة (لجنة المنافسة) التي احتضنتها مدينة فاس يوم 14 شتنبر 2001 بهدف إعداد الكتاب الأبيض للصناعة التقليدية. ولقد أوصت هذه الندوة بعدة آليات الغاية منها تمكين القطاع من التوفيق بين التقليد والحداثة حتى يستطيع مواجهة تحديات العولمة.

وفي ذات السياق، عبر الصناع التقليديون الحاضرون بالندوة المذكورة، من خلال «قسم الحرفي» الذي أصدره حينها، عن التزامهم بحماية أصالة الحرف والحرص على تسليم مشعلها إلى الأجيال القادمة والعمل على جعل هذه الصناعة رافعة للنمو، عبر الجمع بين ما هو تقليدي وما هو معاصر.



مهام واختصاصات كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية

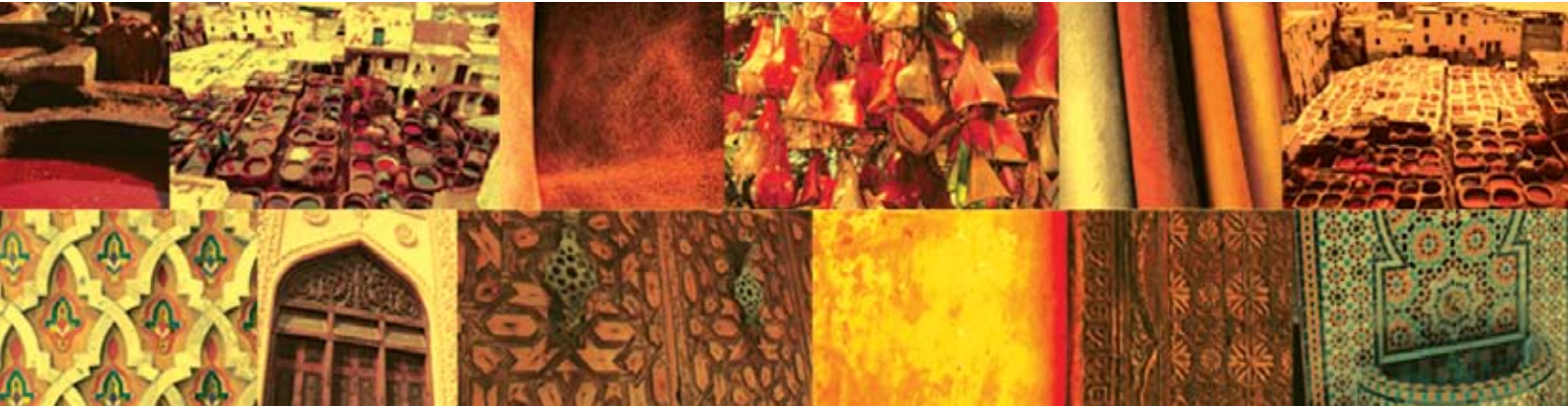
يعهد إلى القطاع الوزاري للصناعة التقليدية القيام ، على الخصوص، بالمهام التالية:

- إعداد برامج لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتتبع تنفيذها؛
- إنجاز الدراسات المتعلقة بمجال الصناعة التقليدية والحرف وإنعاش فضاءات الإنتاج ومناطق أنشطته؛
- إنعاش وتنظيم الأنشطة التابعة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بتشاور مع المهنيين والفاعلين المعنيين؛
- إعداد وتنفيذ سياسات الإنعاش التجاري لمنتجاته وتسهيل تأقلم مقاولاته مع متطلبات الأسواق والتكنولوجيات والمنافسة الدولية؛
- العمل على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الإنعاشية للقطاع، ومراقبة جودة منتجاته عن طريق وضع نظام للمواصفات والعمل على تعميم اعتمادها؛
- إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج الهادفة إلى المحافظة على تراث الصناعة التقليدية وحماية الحرف الفنية وتشجيع التجديد والابتكار؛
- تخطيط وتنظيم التكوين المهني وتطور التكوين بالتدرج المهني في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بتشاور مع المهنيين وبتنسيق مع الوزارات المعنية؛
- السهر على تتبع أنشطة غرف الصناعة التقليدية وجامعتها ودعم هذه المؤسسات في تحقيق مهامها؛
- تنفيذ برامج عمل التعاون الدولي التي من شأنها المساهمة في تنمية القطاع؛
- ممارسة الوصاية على المؤسسات العمومية التابعة لمجال اختصاص القطاع الوزاري طبقا للقوانين المحدثه لهذه المؤسسات .





تذكير برؤية 2015 للصناعة التقليدية



تندرج إرادة إعادة تأهيل الصناعة التقليدية في إطار الرؤية الشاملة التي حددها جلاله الملك محمد السادس نصره الله من أجل تنمية البلاد. رؤية تولي عناية قصوى لتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين، مع إيمان عميق بأن الطريق نحو تحسين هذه الظروف يمر حتما عبر تحقيق نمو اقتصادي ملموس.

لقد كانت هذه الرؤية مصدر مجموع السياسات الحكومية المعتمدة بالبلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ 2002، والتي تهدف إلى تنفيذ برامج للإصلاح والاستثمار من أجل إقلاع اقتصادي يمكن من تحقيق نمو مستدام، ويستطيع تحريك السوق، وتقليص البطالة، والرفع من ظروف عيش المواطنين (من حيث السكن والنقل والصحة والتنمية القروية)، ويحد من ظاهرة الفقر والإقصاء.

كما كان من الضروري لبلادنا، في إطار العولمة الاقتصادية، أن تحرر اقتصادها وتعصرنه حتى تتمكن من احتلال مكان مناسب في القرن 21. لذلك تبوأ تعزيز قدرات القطاع الخاص وتحسين تنافسية المقاولات المغربية وإنتاجيتها مركز الصدارة ضمن البرامج الحكومية. ولتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، تضمنت تلك البرامج إجراءات تساعد على تحسين محيط الاستثمار، والمحافظة على توازن ماكرو اقتصادي مناسب، والاستثمار في البنيات التحتية، وإعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وإصلاح الإدارة العمومية في اتجاه الرفع من فعاليتها وتحقيق نجاعة الموازنة والوظيفة العمومية، علاوة على تحديث الجهاز التشريعي والقانوني الذي ينظم النشاط الاقتصادي.

في نفس الاتجاه، أنجزت الحكومة المغربية مؤخرا دراسة مكنتها من وضع الأصبغ على الأسباب التي تعوق التنمية الاقتصادية لبلادنا. ومن بين العوامل التي شخصتها تلك الدراسة تناثر النسيج الاقتصادي وصغر حجم وحدات الإنتاج. كما أتاح مخطط «انبثاق» الذي تمخض عن هذه الدراسة التعرف على القطاعات الأساسية التي يمكن أن تعتبر دعامة للاقتصاد الوطني لما تتوفر عليه من إمكانات هامة للنمو الاقتصادي، والتي يمكن للمغرب أن يستفيد من تنميتها كقاطرة للتصدير. انطلاقا من هذا التشخيص، تم اعتماد سياسة إرادية تركز على محركات النمو وتعمل على الرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي القائم. فكانت الصناعة التقليدية أحد القطاعات الثمانية التي حددها مخطط «انبثاق» لهذه الغاية.



ولإعادة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية الذي يعتبر غير مستثمر بما يكفي بالنظر للإمكانات الهائلة التي يتوفر عليها، وإعطائه انطلاقة جديدة، وضعت الوزارة المكلفة بالقطاع رؤية 2015. يتعلق الأمر باستراتيجية وطنية تدرج في إطار السياسة الإرادية التي اعتمدها الحكومة والتي تجعل من خلق مناصب جديدة للشغل هدفها الأول، ومن الرفع من أرقام المعاملات هدفها الثاني.

أهداف بالأرقام في أفق 2015

تهدف رؤية 2015 للصناعة التقليدية إلى :

- تحقيق ضعف رقم معاملات الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية القوية،
- مضاعفة الصادرات الرسمية 10 مرات،
- تحقيق 4 مليارات درهم إضافية من الناتج الداخلي الخام،
- خلق 117500 منصب شغل جديد موزعة كما يلي :
- 37200 منصب شغل جديد يحدثه المنتجون الكبار،
- 13750 منصب تحدثه المقاولات الصغيرة والمتوسطة،
- 66500 صانع فردي جديد ومستخدم بالمقاولات الصغيرة جدا،
- إحداث 300 مقالة يكون من بينها 15 إلى 20 فاعل مرجعي،
- إحداث 15000 مقالة متناهية الصغر.

هذه الاستراتيجية تؤكد التحول الذي عرفته الإدارة المغربية واتجاهها نحو دور جديد يتمثل في دور المخطط الذي يضع التصورات لبرامج التنمية ويسهر على تتبعها وتقييمها، ودور الموجه والمؤطر والمسير الذي يحدد محاور التنمية، بينما يترك للقطاع الخاص مهمة تنفيذ تلك المحاور.



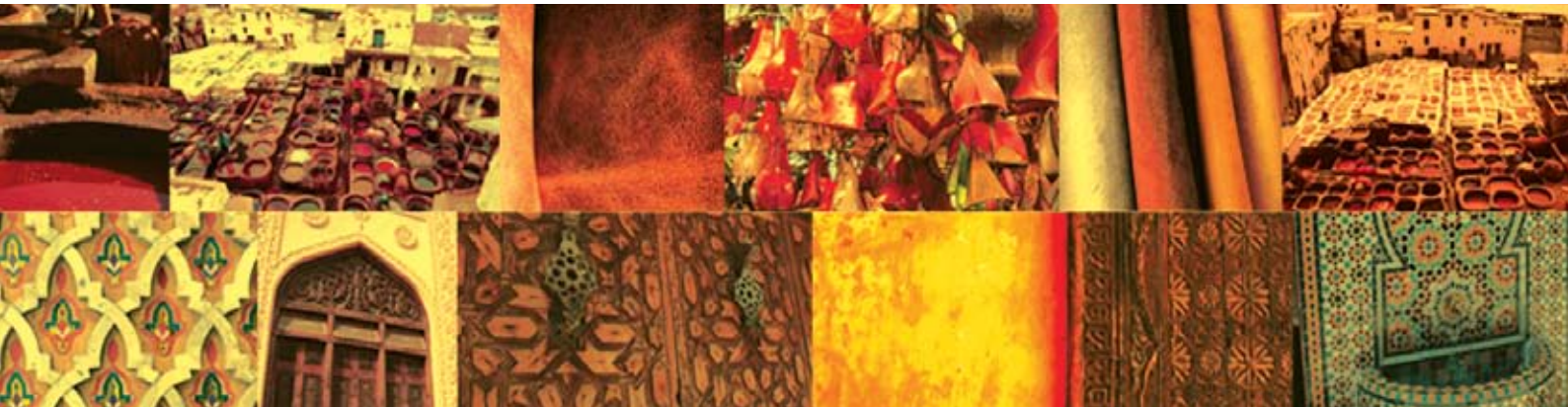
ولبلوغ ما سطرته من أهداف، حددت الاستراتيجية ثلاثة محاور كبرى للعمل الحكومي في هذا القطاع:

- العمل على بروز نسيج إنتاجي قوي ومهيكل وعلى تنميته، وذلك ب:
 - المساعدة على ظهور فاعلين/منتجين مرجعيين في إطار مقارنة تعاقدية تبرم بين الدولة و المنتج وشبكات التوزيع وتحدد التزامات كل طرف من هذه الأطراف؛
 - توسيع نسيج المنتجين/الفاعلين عن طريق دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والعمل على إحداث مقاولات جديدة من أجل الرفع من الإنتاج. ويمكن للدعم المقدم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة أن يأخذ شكل مساعدة على الإنتاج، أو مساعدة على التسويق أو مساعدة للحصول على التمويل.
- دعم الصناعات الفرادية بالوسطين القروي والحضري في مجالي الإنتاج والتسويق، وذلك ب:
 - اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى الزيادة في الطلب على منتجات الصناعة التقليدية الموجهة إلى هؤلاء الصناعات وإلى الرفع من دخلهم وتحسين مستوى عيشهم.
- تشجيع ازدهار القطاع في مجموعه باتخاذ إجراءات أفقية تتلخص فيما يلي:
 - تشجيع الطلب عن طريق إبراز المنتج والتعريف به في الأسواق المستهدفة (الإشهار المؤسساتي، الاستناد إلى قطاع السياحة؛ اعتماد سياسة لإحداث علامة وطنية معروفة)؛
 - تأهيل منظومة التكوين الحالي وخاصة التكوين بالتدرج المهني ووضع نظام لتصنيف واثبات كفاءات الصناع التقليديين.





خطة عمل 2008: المحاور والأهداف



إذا كانت سنة 2007 سنة إعطاء انطلاقة الاستراتيجية بعد التوقيع، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على البرنامج التعاقدى ثلاثي الأطراف بين الحكومة وجامعة غرف الصناعة التقليدية وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية، بغية ترسيخ رؤية 2015 وتوزيع الأدوار والمهام بين المتدخلين، وتحديد الخطوط العريضة للتمويل، وتعبئة الفاعلين، فإن خطة عمل كتابة الدولة للصناعة التقليدية بالنسبة لسنة 2008 قد خصصت بالأساس لمواصلة تفعيل عناصر تلك الاستراتيجية.

من الطبيعي إذن أن تتمركز خطة العمل هذه حول المحاور الثلاثة الكبرى التي حددتها الاستراتيجية، ألا وهي:

- تنمية نسيج الإنتاج وهيكلته وتحريكه؛
- تقديم الدعم للصناع الفرادى؛
- النهوض بمجموع قطاع الصناعة التقليدية.

هيكلتة نسيج الإنتاج وتطويره

الفاعلون المرجعيون

انطلاقاً من قناعتها بأن الصناعة التقليدية لا يمكنها أن تتطور في اتجاه التحديث ولا أن تستجيب للطلب المتزايد للأسواق الداخلية والخارجية دون خلق دينامية جديدة عبر إحداث مقاولات نموذجية للصناعة التقليدية تمثل الفاعلين المرجعيين للقطاع، فإن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، التي التزمت بتوفير الوسائل اللازمة لبروز هؤلاء الفاعلين، واصلت عملها في هذه الاتجاه عن طريق:

سبعة عقود للتنمية أبرمت خلال سنة 2007 مع مقاولات تم انتقاؤها كفاعلين مرجعيين، لتلعب دور قاطرة بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية ولتنشيط القطاع وتنمية الصادرات .

- تشجيع بروز فاعلين مرجعيين جدد بالفروع الأخرى؛
- ومواكبة الفاعلين المرجعيين بالدعم الضروري للإنتاج قصد تحقيق النمو المنشود للقطاع.



المقاولات الصغيرة والمتوسطة

للزيادة في حجم النسيج الإنتاجي باعتبارها الهدف الرئيسي لاستراتيجية النهوض بقطاع الصناعة التقليدية وإحداث 250 مقاولة في أفق 2015، تتوخى خطة عمل 2008 ما يلي:

- وضع لائحة مرجعية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة الحالية وإدراجها ضمن قاعدة بيانات تحدث لهذه الغاية؛
- دراسة وسائل تشجيع إحداث مقاولات صغيرة ومتوسطة جديدة ومواكبة الصناع الفرادى في عملية التحول إلى مقاولات مهيكلة؛
- مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة لتطوير قدراتها وتحسين مردودها عن طريق تزويدها بالدعم الكافي في مجال الخبرة التقنية والتدبير.

وحدة دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة هي التي تولى مواكبة مقاولات الصناعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة عن قرب. تقوم هذه الوحدة بالربط بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المؤسسات والهيئات العمومية التي يمكن أن تقدم لها الدعم. كما أنها تمثل السند في الوساطة مع هيئات التمويل. تمثل كذلك هذه الوحدة المكونة من فريق عمل متعدد التخصصات، المخاطب المتميز لمقاولات الصناعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة.

دعم الصناع الفرادى

إن تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتنشيطه يمر عبر تحسين إنتاجية الصناع الفرادى ودخلهم، وهو ما يظل بدوره رهينا بتحسين ظروف عملهم وبملاءمة منتجاتهم لذوق الزبائن ومتطلبات السوق.

في هذا الإطار، تعتزم الوزارة تركيز جهودها على جوانب متعددة من نشاطهم ترتبط في نفس الوقت بتنظيم هؤلاء الصناع وبالرفع من تنافسية منتجاتهم، وتحسين أساليب إنتاجهم، وبالابتكار، وبتجهيزهم بأدوات تقنية، وبظروف التسويق، وبالتمويل، وكذا بتحسين ظروف عيشهم.

تتعلق الأنشطة المزمع إنجازها برسم 2008 بما يلي :

- تطوير تصاميم المنتجات؛
- إنجاز دراسات وخبرات تقنية؛
- تزويد الصناع بتجهيزات تقنية؛
- تشجيع التجديد والابتكار؛
- تعزيز التجمعات المهنية؛
- تحديث البنيات التحتية للإنتاج والتسويق وتطويرها؛
- إنعاش تسويق منتجات الصناع الفرادى والرفع من مبيعاتهم؛
- تيسير استفادة الصناع الفرادى من أساليب تمويلية جديدة عبر الوساطة مع مؤسسات التمويل؛
- توفير تغطية اجتماعية لفائدة هؤلاء الصناع؛
- المساهمة في محاربة تشغيل الأطفال؛
- الحرص على احترام معايير الوقاية والصحة والسلامة أثناء العمل واحترام البيئة.

العمل على النهوض بالقطاع في مجموعه

البنيات التحتية للإنتاج

توخيا لتحسين ظروف عمل الصناع والمقاولات الصغرى والمتوسطة والرفع من إنتاجيتهم، برمجت خطة عمل 2008 مشاريع لإعادة الاعتبار لمختلف فضاءات الإنتاج والتسويق وبنياتهما التحتية وإعادة تأهيلها، وذلك من أجل :

- تجميع الصناع بمناطق عمل ملائمة؛
- الحد من التلوث؛
- إحداث جيل جديد من مناطق مزاولة النشاط؛
- إعادة تأهيل نسيج الإنتاج والتسويق.

المواد الأولية

يختلف توفر المواد الأولية وتكلفتها وجودتها حسب فروع الصناعة التقليدية، بل إنها تكون أحيانا عائقا في وجه تكثيف الإنتاج وجودة منتج الصناعة التقليدية. ومن هنا يأتي الاهتمام الخاص الذي توليه رؤية 2015 لإشكالية المواد الأولية المستعملة في منتجات الصناعة التقليدية. ولمواجهة هذه الإشكالية قررت كتابة الدولة: تشخيص مشاكل وصعوبات التزود بالمواد الأولية (من فضة، وخشب العرعار، وذهب، ونحاس، وطين) ومعالجة تلك المشاكل بهدف تحسين جودتها وتوفيرها بالقدر الكافي للصناع.



البحث والتنمية

وعيا منها بالرهانات الكبرى المرتبطة بتسويق منتجات الصناعة التقليدية المغربية بالأسواق العالمية في السياق التنافسي للعولمة، وبالحاجة الماسة إلى توفرها على درجة من التنافسية تخول لها إختراق تلك الأسواق، تولي كتابة الدولة عناية خاصة للبحث من أجل التنمية. فالبحث من أجل التنمية من وجهة نظر كتابة الدولة عامل أساسي للرفع من جودة منتجات الصناعة التقليدية المغربية و للابتكار وتنمية قدرات القطاع.

لذلك جاءت خطة عمل 2008 لتعبر عن إرادة قوية لتوجيه البحث من أجل التنمية نحو معالجة الإشكاليات التي يعاني منها القطاع، ومنها:

- جودة المواد الأولية المستعملة بالقطاع (صبغة، طلاء زجاجي، رصاص وكادميوم، منتوجات الألياف النباتية)؛
- تقنيات إنتاج الصناع.

الجودة والمواصفات

تفرض الجودة والمواصفات نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى كأداة استراتيجية لا غنى عنها للتبادل والتنمية وتجاوز الحواجز التقنية في وجه التجارة، في أفق التنقل الحر للسلع والمنتجات واتساع السوق التجارية العالمية التي تترتب عنها.

ولأنها تعي بتأثير المواصفات والجودة على تنمية قطاع الصناعة التقليدية وعلى تنافسية المقاولات وكذا على وقاية المستهلكين، تنخرط كتابة الدولة في برنامج لإخضاع المنتجات والخدمات لمواصفات مصادق عليها، بهدف تعميم مختلف الأدوات التي يقترحها النظام الوطني للمواصفات:

- إثبات المطابقة للمواصفات؛
- معايير إلزامية التطبيق؛
- تطبيق نظام علامات المطابقة للمواصفات؛
- إحداث علامة جماعية لإثبات المطابقة للمواصفات...



الترويج والتسويق

تهدف رؤية 2015 إلى إعادة الاعتبار لصورة قطاع الصناعة التقليدية ومساعدة الصناع من أجل الحفاظ على دخلهم والرفع منه. ونظرا لأهمية ترويج المنتجات وتسويقها في تطوير القطاع، فإن كتابة الدولة تسعى إلى :

- بناء صورة متميزة للصناعة التقليدية المغربية وإنجاز حملات تواصلية لفائدة القطاع؛
- مواكبة الفاعلين المرجعيين والمقاولات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز دعائمها التواصلية والإشهارية (تصميمها والمشاركة في نشرها)، ومساعدتهم على الرفع من أرقام معاملات صادراتهم، وإصدار منشورات للرفع من قيمة الصناع وفضاءات البيع؛
- إنجاز دراسات للسوق حسب الفروع والدول وشبكات التوزيع والتسويق؛
- القيام بأنشطة للربط مع شبكات التوزيع واستجلاب الزبائن؛
- تنويع وتوسيع نقط تسويق منتجات الصناعة التقليدية؛
- دعم التسويق والتواصل لفائدة مختلف الفاعلين؛
- القيام بأنشطة للترويج لمبيعات الصناع الفرادى على المستوى الوطني والدولي.

الإحاطة بالقطاع والتحكم فيه

لتجاوز النقص في المعطيات الإحصائية وفي المعلومات الاقتصادية من أجل إحاطة أكبر بالقطاع وتحكم أحسن فيه، وللتزود بأداة استراتيجية حقيقية للتخطيط ولاستشراف مستقبل القطاع، أحدثت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية مرصدا وطنيا للصناعة التقليدية.

التنظيم والتسيير

دعم الإطار المؤسسي للقطاع

باعتبارها صلة وصل متميزة بين الإدارة والصناع، تلعب غرف الصناعة التقليدية دورا أساسيا في تنمية القطاع.



وحتى تتمكن من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها باعتبارها شريكا فعليا لكتابة الدولة في النهوض بالقطاع، برمجت خطة عمل 2008 مجموعة من التدابير من أجل:

- تأهيلها على المستوى المؤسساتي؛
- تطوير أساليب تدبيرها؛
- وتنظيمها.

التدبير الإداري

- لتأمين حكمة أفضل لخطط عمل رؤية 2015، اعتمدت كتابة الدولة برنامجا واسعا لتحديث مصالحتها وتحسين ظروف العمل، وذلك لا سيّما عبر:
- تطوير استراتيجية لتدبير الموارد البشرية، من أجل جلب الكفاءات الجديدة المطلوبة في إطار رؤية 2015 وتحفيزها والاحتفاظ بها وتعزيز القدرات التديرية للموارد المتوفرة عبر أنشطة تكوينية هادفة؛
 - تعميم التقنيات الحديثة للمعلومات والتواصل بغية تحديث وسائل العمل، وتتبع وقياس الإنجازات وتطوير أسلوب اتخاذ القرار؛
 - تطوير برمجة الموازنة ومراقبة التدبير قصد الاستجابة لمتطلبات المهام الجديدة لكتابة الدولة والاستعمال الناجع لمواردها وتحقيق أكبر قدر من النجاح؛
 - وضع سياسة لتدبير وصيانة الممتلكات في سبيل ترشيد التدبير وتأمين ظروف عمل مناسبة.

التكوين

باعتبارها رافعة أساسية لتفعيل توجهات الاستراتيجية الجديدة، تهيكل منظومة التكوين بالقطاع تدريجيا لمواكبة تطور أنشطة الصناعة التقليدية عبر تكوينات مؤهلة تتوج بشهادات معترف بها من طرف المهنيين. يكمن الهدف من وراء هذه المنظومة في إعطاء تكوينات، أولية ومستمرة، تستجيب لحاجيات المقاولات ولمختلف أنشطة الصناعة التقليدية.



في إطار هذا التصور، ولتأهيل منظومة التكوين بالقطاع، تمت برمجة ما يلي:
• على مستوى الدراسات:

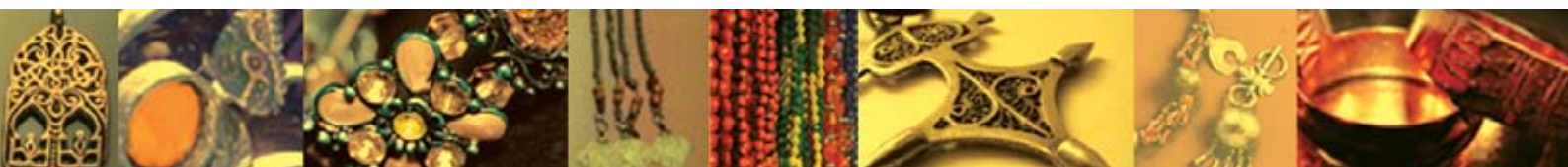
- وضع مخططات جهوية للتكوين المهني في الصناعة التقليدية بهدف ملاءمة عرض التكوين الأولي والمستمر للحاجيات الحقيقية للقطاع؛
- على مستوى أنماط التكوين:
- تطوير التكوين بالتدرج المهني، والتكوين النظامي والتكوين المستمر للصناع؛
- على مستوى جودة التكوين:
- تطوير الكفاءات المهنية للأطر الإدارية وللمكونين بمؤسسات التكوين؛
- وضع البرامج التكوينية وملاءمتها باعتماد مقارنة التكوين عبر الكفايات؛
- على مستوى البنيات التحتية للتكوين:
- خلق وملاءمة فضاءات جديدة للتكوين تستوفي الشروط الإدارية والبيداغوجية والتقنية المعمول بها.

الهدف حسب رؤية 2015 هو تكوين:

- ما يناهز 5000 خريج في السنة على مستوى التكوين بالتدرج المهني في أفق بلوغ 10 آلاف خريج ابتداء من 2015؛
- ما يناهز 1000 خريج في السنة على مستوى التكوين النظامي، في أفق بلوغ 1200 خريج سنة 2015.

التخطيط الجهوي

من أجل أخذ الخصوصيات الجهوية بعين الاعتبار، ولتفعيل التزام الشركاء والفاعلين على مستوى كل جهة، تمت ترجمة أهداف رؤية 2015 وأساليب تفعيلها في مخططات جهوية لتنمية الصناعة التقليدية.



توضع المخططات الجهوية لمدة طولها 5 سنوات بتعاون بين غرف الصناعة التقليدية والجماعات المحلية والتجمعات المهنية المحلية، من أجل تنفيذ أنشطة منسقة مع توزيع واضح للأدوار والمساهمات المالية وتحديد لآجال التنفيذ.

يبر إعداد المخطط الجهوي للصناعة التقليدية عبر المراحل التالية:

- القيام بتشخيص لقطاع الصناعة التقليدية بالجهة المعنية؛
- تحديد التموقع الاستراتيجي للجهة من حيث الفاعلين والفروع وذلك لإبراز خصوصيات القطاع وإمكانات نموه بالجهة؛
- اقتراح خطة عمل مفصلة ومقدرة التكلفة مع تحديد أساليب تفعيلها؛
- صياغة المخطط الجهوي للصناعة التقليدية للجهة وتوقيعه بين الحكومة وممثلي الشركاء الجهويين والمحليين.

بالنسبة لخطة عمل 2008، تمت برمجة :

- تفعيل المخطط الجهوي للصناعة التقليدية لجهة فاس بولمان؛
- توقيع المخططات الجهوية لثلاث جهات بالمنطقة الجنوبية للمملكة؛
- إنجاز الدراسات الخاصة بالمخططات الجهوية لكل من جهة طنجة-تطوان، وجهة تازة-الحسيمة-تاوانات، وجهة مراكش، والجهة الشرقية، وجهة سوس-ماسة-درعة، وجهة الرباط-سلا-زمور-زعير، وجهة الدار البيضاء الكبرى، وجهة مكناس-تافالالت، وجهة الصويرة.

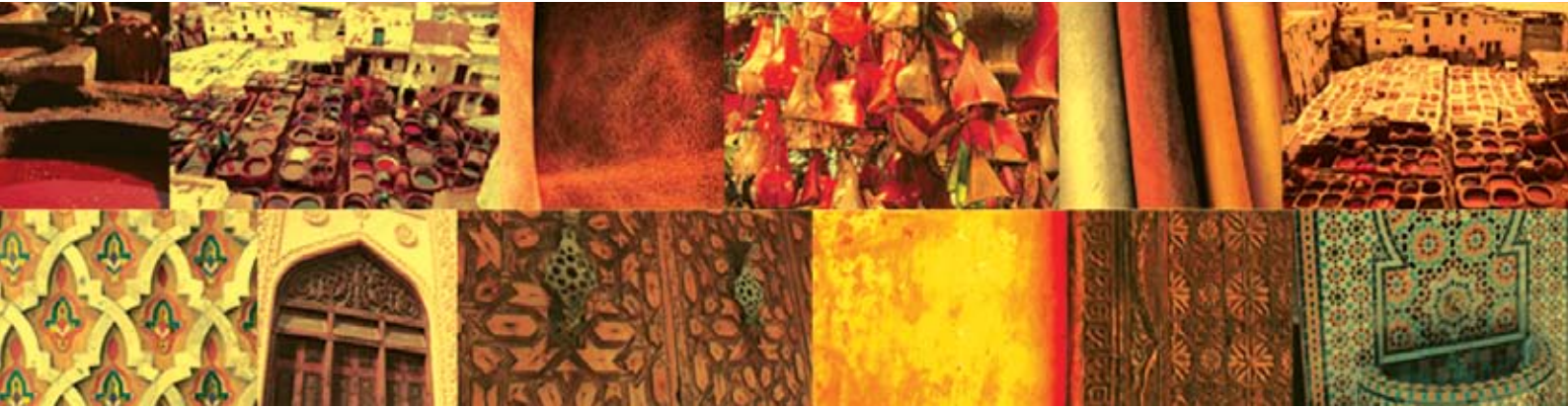
التعاون الدولي

تمثل علاقات التعاون بين المغرب وشركائه فرصا تحاول كتابة الدولة الاستفادة منها إما عن طريق المشاركة في برامج شاملة، أو عن طريق وضع برامج خاصة، وذلك في إطار ضمان فعالية أكثر لنشاطها وتوفير شروط أكبر لنجاح تنفيذ خطط عملها. هذا التعاون يمكن أن يتخذ صورة موارد مالية إضافية أو صورة خبرة أو دعم تقني.





الإنجازات



وعيا منها بضرورة تحقيق مجموع الأهداف التي حددتها لسنة 2008، تعمل مختلف الهياكل المكونة لكتابة الدولة جادة لتنفيذ الأنشطة المبرمجة بالنسبة لكل محور من المحاور السالفة الذكر. فالنهوض بقطاع الصناعة التقليدية ضروري لا فقط للاستجابة للأهمية التي قد يكتسبها كقطاع واعد بالنسبة للاقتصاد الوطني، بل وأيضا للطلب المتزايد للأسواق الداخلية والخارجية. وإذا كانت رؤية 2015 تحدد هذا التاريخ كأجل لإنهاء الأوراش المبرمجة، فإن الأمر يتعلق رغم ذلك، بالنسبة للعديد من الأوراش المفتوحة، بمسلسل على المدى المتوسط، لا تمثل خطط العمل السنوية إلا مراحل على درب السير فيه قدما.

الإنتاج

للاستجابة للطلب على منتجات الصناعة التقليدية، كان من الضروري الرفع من الكميات المنتجة بشكل ملموس. وهو ما تطلب إعادة هيكلة نسيج الإنتاج والاستثمار في قدرات إنتاجية أكبر.

مواكبة الفاعلين المرجعيين

طبقا لتعاقدات النمو المبرمة مع المقاولات المرجعية السبعة التي تم انتقاؤها سنة 2007 في فروع التزيين والتأثيث، تلتزم كتابة الدولة بدعم هؤلاء الفاعلين لتأهيل مختلف مراحل سلسلة الإنتاج والتسويق. ويمكن إجمال ما تحقق من تقدم على مستوى هذا الورش فيما يلي:

- مواكبة فاعلين مرجعيين، «موبلاتيس» و «الدار المتوسطة»، عبر التمويل الجزئي لثلاث خبرات تقنية من أجل إحداث تنظيم صناعي لأوراش النجارة والحديد المطروق، وذلك بتعاون مع الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساعدة التقنية لنفس الفاعلين بمعرض الخشب «إكسبو بوا» لسنة 2008 من أجل التعرف على المواد الضرورية لتأهيل ورشة المنتوجات الخشبية؛
- مواكبة الفاعل المرجعي «ديفرسام كومارال» من أجل تأهيل منظومة الإنتاج بورش الشموع التزيينية؛
- تنفيذ نشاط تمويلي نموذجي لفائدة الفاعل المرجعي «ماجيك» عبر «فورمان استثمار»؛
- إنجاز حصيلة مرحلية مع 6 فاعلين مرجعيين؛
- وضع برامج عمل على المدى القصير مع كل فاعل من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن عقود التنمية.



تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة

تمت خلال سنة 2008 مواصلة برنامج تنمية مقاولات الصناعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة وهيكلتها، هذا البرنامج الذي تم وضعه بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة بهدف خلق نسيج إنتاجي مكوّن من 200 إلى 300 مقاوله مهيكلة في أفق 2015، وذلك عبر :

- إدراج 120 مقاوله باللائحة المرجعية ضمن قاعدة البيانات المحدثة لهذه الغاية؛
- رصد 10 مقاولات جديدة؛



- تمويل خبرات تقنية بالنسبة لعدد من وظائف المقاوله، من تحكّم في تقنيات الإنتاج، وتأهيل التدبير، وإعداد إستراتيجية تجارية؛
- تخصيص دعم تنظيمي وتقني للمقاولات العاملة في مجال الزربية الصناعية، عبر إجراء خبرات لتحسين تقنيات الإنتاج والتصميم، لتمكينها من الاستجابة لمقتضيات دفتر التحملات الخاص بزربية تيسلي؛

• كما تم إنجاز تقييم مرحلي لبرنامج تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة وتنظيم يوم إخباري حول نظام دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون مع الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الإطار أيضا، قامت كتابة الدولة منذ إنطلاق برنامج دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة:



نموذج تصميم نظام إنتاجي لمقاوله

- بالقيام بتشخيص قبلي لأربعين مقاوله؛
- بإنجاز عشرين مهمة دعم لفائدة عدد من المقاولات بتعاون مع الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- كما تتم مواصلة الدراسة المتعلقة بإحداث جيل جديد من مناطق أنشطة الصناعة التقليدية الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

دعم ملائم للصناع الفرادى

يعتمد تطور نشاط الصناعة التقليدية في جزء كبير منه على إشراك ومواكبة مجموع الصناع الفرادى الذين يمثلون الفئة الأوسع من الفاعلين في القطاع. وينصب الدعم المخصص لهذه الفئة من الفاعلين على جوانب متعددة للإنتاج:

على مستوى تطوير تقنيات الإنتاج

استفاد العديد من الصناع ومن تجمعات الحرفيين من الحصول على أجهزة تقنية من أجل تحديث أدوات إنتاجهم:

- تجمعات حرفيي الحلبي بطنجة، والصويرة، وتيزنيت، وكلميم، والعيون وقلعة مكونة؛
- صناع النسيج بوزان وبركان؛
- صناع الخزف بأسفي؛
- الدباغون بمراكش وفاس.

كما أقدمت كتابة الدولة خلال سنة 2008 على :

- تنظيم ورشة نموذجية حول الحلبي بتيزنيت؛
- الشروع في الإعداد لورشة نموذجية حول النسيج بوزان؛
- تنظيم ورشة نموذجية حول صناعة الخزف بأسفي؛
- تنظيم ورشة نموذجية حول ترصيع الخشب بالصويرة؛
- وورشة أخرى حول صناعة الحلبي بالصويرة أيضا.

على مستوى المواكبة التقنية

تم إنجاز الأنشطة التالية:

- خبرة لصيانة منتجات «الدمشقيات» بواسطة طلاء خاص بالطبخ؛
- خبرة للرفع من جودة الزرابي لفائدة حرفيي وحرفيات خنيفرة ومراكش والقنيطرة؛
- خبرة في مجال الصباغة النباتية لفائدة حرفيي النسيج بخنيفرة.



كما أن هناك عدد آخر من الدراسات والخبرات توجد حاليا في طور الإنجاز:

- دراسة حول فرع الزليج التقليدي وزليج فاس؛
- دراسة ومساعدة تقنية لتطوير الدباغة النباتية بالمدابغ التقليدية بفاس؛
- دراسة ومساعدة تقنية لتطوير الزربية القروية بالحوز والشياطمة.

على مستوى البنيات التحتية للإنتاج

إدراكا لدورها كوسيلة للرفع من عدد نقط الالتقاء بين الصناع التقليديين وزبائنهم، ولخلق ظروف ملائمة لتطوير جودة المنتج والرفع من مدخول الصناع، حظيت البنيات التحتية باهتمام كبير من طرف الوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية.

إنجازات هامة رأَت النور خلال سنة 2008 في هذا الإطار:

- تم إنهاء بناء عدد من مجمعات وقرى للصناعة التقليدية. يتعلق الأمر ب :



مجمع الصناعة التقليدية بشفشاون

- مجمع الصناعة التقليدية بشفشاون: وهو مشروع مندمج، يندرج في إطار برنامج التقارب بين السياحة والصناعة التقليدية. يتعلق المشروع بإنشاء 18 متجرا وبناء دار للاستقبال واستغلال المحلات من طرف أربع تعاونيات و14 صانعا فرديا يعملون بالحرف التالية : النجارة العامة، النسيج، الجبس، صناعة أقفاص الطيور، النحت على الخشب، صباغة الخشب، صناعة الحلبي، النحاسيات، النحت على الزجاج، ترصيع الخشب، صباغة الأبواب واللوحات التزيينية؛

- قرية الصناعة التقليدية بسيدي الطيبي الذي تم تدشينها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 13 أكتوبر 2008؛

- مجمع الصناعة التقليدية بالعيون الذي يحتوي على قاعة اجتماعات، وثلاثة مكاتب إدارية، وأربع ورشات، وأربع ورشات أخرى مفتوحة على الخارج؛

تدشين قرية الصناعة التقليدية لسبيدي الطيبي



قرية الصناعة التقليدية بتغازوت



قرية الصناعة التقليدية بتازة



• قرية الصناعة التقليدية بتغازوت، التي بدأ العمل فيها ابتداءً من شهر أكتوبر 2008، وتحتوي على 15 ورشة مهنية، قاعة للعرض الجماعي، 3 فضاءات للتكوين المهني، 3 محلات للأنشطة النسوية، 3 مكاتب إدارية، قاعة للصلاة، ووحدة صحية. يبلغ مجموع المستفيدين من هذه القرية 28 صانعاً، يزاولون الحرف التالية: الحدادة الفنية، الخشب المرصع، والصناعات الجلدية؛

• مجمع الصناعة التقليدية بتازة، ويتكون من 36 ورشة، وقاعة للعرض، ومركز للتنشيط النسوي، وقاعة للتكوين، ومكتبين، ومقصف، وتعاونية استهلاكية لفائدة الصناع، وقاعة صلاة، ووحدة صحية؛

• قرية الصناعة التقليدية بجريدة، وتشمل 36 ورشة مهنية، قاعة متعددة الاختصاصات، قاعة للتكوين المهني، مسكن للحارس، ووحدة صحية؛

• قرية الصناعة التقليدية بطاطا، وتضم 18 ورشة مهنية، قاعة متعددة الاختصاصات، وجناح إداري؛

• وكالة الصناعة التقليدية بسبيدي إفني، ويتعلق هذا المشروع، إضافة إلى إعادة تأهيل مركز التكوين المهني، بإحداث 10 ورشات مهنية.

مشاريع أخرى توجد قيد الإنجاز، ويتعلق الأمر بـ:

- مجمّع الصناعة التقليدية بالقنيطرة، ويتكون من 23 محل تجاري، وقاعة للصلاة، ومقصف، ووحدة صحية؛
- قرية الصناعة التقليدية ببوجدور، التي أنهيت بها أشغال البناء الكبرى، وتتكون من 30 ورشة مهنية، وقاعة للعرض وجناح إداري؛
- قرية الصناعة التقليدية بدمنات، وتحتوي على 50 ورشة مهنية، وقاعة للعرض، وقاعة للتكوين المهني.

أما فيما يتعلق بمناطق الصناعة التقليدية، فلقد انتهت أشغال التجزئة بالنسبة لمنطقة صناعة الخزف ببنجليق بفاس.



ومن جهة أخرى، تقوم كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية حاليا بدراسة تمهيدا للتخطيط لمناطق من جيل جديد لأنشطة الصناعة التقليدية، لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة. تنصب هذه الدراسة حول :

- تقييم حاجيات الفاعلين فيما يتعلق بالعقار المجهز (الحالية والمقبلة في أفق 2012 حسب الجهات ونوعية الفاعلين)؛
- تحديد تصورات فيما يتعلق بهذه المناطق؛
- تحديد أسس التمويلات؛
- إعداد ملفات انتقاء المهنيين المحتملين.

على مستوى المواد الأولية

تتلخص الأنشطة التي أنجزت خلال سنة 2008 من أجل حل المشاكل المتعلقة بالمواد الأولية التي تم حصرها فيما يلي:

- فيما يتعلق بالفضة الخام:
- تأمين توفير الفضة الخام بشكل قار منذ سنة بنقطة بيع بترزيت؛
- فحص إمكانية إحداث تعاونيات للتزود بالمواد الأولية؛
- فيما يتعلق بنخشب العرعار:
- تم إجراء مناقصة ناجحة خصت 25,5 طن خلال شهر يوليوز 2008؛
- فيما يتعلق بالمواد الأولية الأخرى:
- تم تشخيص الإشكاليات المرتبطة بالذهب والنحاس والطين من أجل وضع منخططات عمل ملائمة لمواجهتها.

الجودة والمواصفات

المواصفات

سعيًا نحو الرفع من تنافسية منتجات الصناعة التقليدية المغربية وتحسين جودتها، تعمل كتابة الدولة على ملاءمة تلك المنتجات مع حاجيات وأذواق السوق، وهو ما يتطلب إدماج القطاع في منظومة المواصفات الدولية. في هذا الإطار تم خلال سنة 2008 إحداث :

- 10 مواصفات بفرع النسيج؛
- 5 مواصفات بفرع الجلد؛
- 3 مواصفات للشموع التزيينية؛
- مواصفة واحدة بفرع الحلاقة .



وبذلك يبلغ عدد المواصفات المحدثة إلى حد الآن 81، موزعة كما يلي:

- 33 مواصفة بفرع النسيج؛
- 7 مواصفات بفرع الفخار والخزف؛
- 3 مواصفات بفرع الحلبي؛
- 28 مواصفة بفرع الجلد؛
- 6 مواصفات بفرع النحاسيات؛
- مواصفة بفرع الحلاقة؛
- 3 مواصفات فيما يخص السلامة بالنسبة لصنع الشموع واستعمالها.

هذا وقد أصبح تطبيق المواصفات الخاصة بالأفران الحرارية في الصناعة التقليدية إجباريا.

كما تم كذلك وضع نظام لإثبات مطابقة المنتج للمواصفات، يتجسد في:

- وضع علامة إثبات «مضمون» بالنسبة لمنتجات الفخار والأواني الخزفية وخاصة أواني المطبخ التي تلامس المواد الغذائية.



علامة مواصفة «مضمون» الخاصة بالطجين

تحسين الجودة

وضعت كتابة الدولة برنامجا لمواجهة إشكالية انبعاث الرصاص والكاديوم من بعض منتجات الفخار والخزف اعتمادا على نتائج الدراسة التي تم إنجازها ببعض مواقع إنتاج الفخار حول درجة انبعاثهما انطلاقا من العينة المدروسة. ويتلخص هذا البرنامج في:

- تنظيم حملات توعوية لتوعية الصناع بمخاطر الرصاص والكاديوم على صحة المستهلك وصحة الصانع، وبضرورة احترام الحدود المسموح بها والمواصفات الإجبارية، وذلك عبر مختلف مدن المملكة؛
- تكوين موظفين محلفين يكلفون رسميا بمراقبة جودة منتجات الصناعة التقليدية، يتولون معاينة المخالفات استنادا إلى الظهير 1-70-157 بتاريخ 30 يونيو 1970 المتعلق بالمواصفات الصناعية وإلى القانون 13-83 المتعلق بمعاينة الغش في السلع، وذلك توخيا لتحقيق الجودة وتطوير الإنتاجية.
- تم كذلك في هذا الإطار إنجاز دراسة تقنية حول الصباغة النباتية والنباتات الملونة وتقنيات التلوين. وتم استثمار نتائج هذه الدراسة في:
- تنظيم دورات تكوينية تطبيقية بمنطقة خنيفرة؛
- وضع دليل مفصل حول مختلف مراحل الصباغة النباتية.



التصميم والابتكار

أنشطة عدة تم القيام بها من أجل إدماج مفهوم التجديد والابتكار داخل قطاع الصناعة التقليدية عبر ابتكار تصاميم جديدة من طرف مصممين معروفين ووضع تلك التصاميم الجديدة تحت تصرف الصناع بغية ملاءمة منتجاتهم للتوجهات الجديدة التي تعرفها السوق.

تتعلق هذه الأنشطة بالأساس بـ

• فرع النحاسيات بفاس؛

• فرع الصياغة بتيزنيت؛

• فرع الخشب المرصع بالصويرة؛ فرع الحلبي المصنوعة من العرعار

بالصويرة؛

• فرع النسيج بوزان.

معرض الصناعة التقليدية والتصميم
تصاميم جديدة لسنتي 2008-2009



المكتبة الوطنية بالرباط
19-17 مارس 2009

ولتشجيع الصناع المبتكرين وإعادة الاعتبار لمهارة الصناع، نظمت كتابة الدولة هذه السنة مباريات لأحسن منتج توجت بمنح جوائز همت صناعات بالفروع التالية:

• الخشب المرصع بالصويرة؛

• صناعة الحلبي بالصويرة؛

• الفخار بأسفي؛

• النسيج التقليدي بوزان.

صورة بمناسبة اختيار أمهر الصناع
التقليديين بالصويرة



ولأن تشجيع الابتكار يمر كذلك عبر تأطير القطاع وتطوير قدرات الجمعيات المهنية، فلقد اهتمت كتابة الدولة بالرفع من مستوى التأطير بوضعها برامج شراكة مع الجمعيات المهنية التالية:

• فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية؛

• جمعية دكالة من أجل التنمية؛

• جمعية أرباب العمل الدباغين بشوارة؛

• وجمعية آفاق مفتوحة.

كما وقعت كتابة الدولة على اتفاقية شراكة مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، إيماناً منها بأن الاعتراف بالملكية الصناعية وحمايتها يمثل وسيلة أخرى لتشجيع الابتكار. و تهدف هذه الاتفاقية :

- تسجيل علامة جماعية خاصة بطجين الطبخ؛
- إعداد مرسوم حول التسميات الأصلية والإشارات الجغرافية والإشارات التي تبين مصادر منتجات الصناعة التقليدية؛
- تنظيم يوم دراسي بشراكة مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية حول «الصناعة التقليدية والملكية الفكرية» بمدينة فاس؛
- كما تم تنظيم تكوين للأطر حول أدوات الملكية الصناعية.

البحث و التنمية

تم في هذا الاتجاه إطلاق ورشات عديدة في إطار شراكات مع مؤسسات ومراكز للبحث من أجل إيجاد حلول للمشاكل التقنية التي يواجهها القطاع. وكما يتضح من خلال الجدول أسفله، فإن درجة التقدم تختلف من ورش إلى آخر.

مستوى الإنجاز	الدراسة
<ul style="list-style-type: none">• إنجاز المرحلة الأولى والمتعلقة بعملية تشخيص الاختلالات التقنية على مستوى عملية الإنتاج.• خلال المرحلة المقبلة سيقوم المختبر ببحوث علمية وذلك لاقتراح الحلول المناسبة	اتفاقية شراكة مع كلية العلوم بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة حول المعالجة السطحية للمعادن في مجال تحسين جودة الحديد المطروق والحد من الصدأ
<ul style="list-style-type: none">• أخذ عينات من زرابي مختلفة الأحجام والألوان وذلك قصد دراسة مختلف الخصائص التقنية المرتبطة بالمواد والتقنية الوطنية المعمول بها ؛• العمل على أخذ عينات من الصباغة النباتية والكيميائية بقطاع النسيج وذلك لدراسة ومقارنة جودة مختلف المنتجات؛	اتفاقية شراكة مع المدرسة العليا للصناعات النسيجية و الألبسة المتعلقة بتطوير قطاع النسيج بالصناعة التقليدية؛



<ul style="list-style-type: none"> • المرحلة الأولى وقد تم إنجازها تتعلق بصنع آلة لتقطيع عجين الطين حسب أحجام المنتجات المرغوبة، وإنجاز تقرير حول مكامن الخلل في خزفيات أسفي؛ • المرحلة الثانية وهي قيد الإنجاز وتتعلق باستلام آلة التقشير وتقرير عن تركيبها. 	<p>اتفاقية شراكة مع المدرسة العليا للتكنولوجيا بأسفي بجامعة القاضي عياض حول تطوير التقنيات المستعملة بالخزف «آلات و تقنيات الإنتاج»</p>
<p>الشروع في المرحلة الأولى المرتبطة بالتشخيص التقني والطاقي لمختلف الأفران التقليدية ومقارنتها بأفران عصرية.</p>	<p>اتفاقية شراكة مع المدرسة المحمدية للمهندسين حول وضع تصور لفرن غازي تقليدي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أنجزت الدراسة؛ • يتم حاليا وضع خطة استعجالية لتجاوز مختلف أوجه الخلل التي تم الكشف عنها خلال مرحلة التشخيص. 	<p>دراسة مع المركز التقني لمواد البناء لتشخيص انبعاث الرصاص و الكادميوم من المنتجات الخزفية خاصة المستعملة في الطبخ .</p>

الترويج والتسويق

الترويج

لا يكفي تقديم الدعم لمقاولات وصناع القطاع على مستوى الإنتاج والتكوين ما لم يواكبه ترويج لمنتجات الصناعة التقليدية بأسلوب مدرّوس وناجح لدى الفئات المستهدفة، وذلك للتعريف بالمنتج وتحفيز الطلب.

تتولى دار الصانع، بصفقتها المؤسسة المكلفة بذلك، تطوير سياسة وطنية واسعة لترويج منتجات الصناعة التقليدية وتسويقها، سياسة مبنية على دراسات السوق وعلى دعم التسويق وعلى التواصل المؤسساتي والعلاقات العامة وتنظيم والمشاركة في المعارض المهنية، واعتماد أدوات ترويجية، إلى غير ذلك.



في هذا الإطار، تم إنجاز أنشطة عديدة يرسم سنة 2008 :

تنظيم تظاهرات تجارية أو المشاركة فيها

لفائدة الصناع الفرادى:

من أجل تشجيع هذه الفئة من الفاعلين ومساعدتهم على تطوير معرفتهم بالسوق، تم تنظيم الأنشطة التالية:

- 23 معرضا جهويا بالتعاون مع غرف الصناعة التقليدية؛
- معرضين بجنوب المغرب (مهرجان الداخلة ومهرجان طنطان)؛
- 10 معارض بباحات الاستراحة بالطرق السيارة؛
- 9 مشاركات بمعارض تجارية: بفرنسا، موناكو، عمان، الجزائر، سوريا، تونس، وروسيا.

لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة:

عديدة هي المقاولات التي استفادت من فرص المشاركة في تظاهرات تجارية بالخارج نذكرها فيما يلي:

- 13 صالونا دوليا: 3 بألمانيا، 2 بفرنسا، 3 بإسبانيا، 2 بالمملكة المتحدة، 2 بأمريكا الشمالية، وواحد بالإمارات العربية المتحدة؛



باريس - Maison et Objets

- 5 معارض: بمسقط، بانكوك، مونتبولي، وداكار، وبواتي؛
- أيام مغربية بسانتياغو بالشيلي؛
- مهرجان كييل بألمانيا؛
- مهرجان باليو بسويسرا نهاية 2007؛
- المشاركة بعدة صالونات ومعارض بالمغرب أهمها:



صالون الفرس بالجديدة

- معرض رياض ماروك إكسبو بمراكش؛
- معرض الاقتصاد الاجتماعي بالبيضاء؛
- الصالون المغربي للجالية المغربية بالخارج بطنجة؛
- ملتقى الفرس بالجديدة؛
- المشاركة بالدورة 12 للقفطان المغربي بمراكش (2008)؛
- مهرجان الفيلم بمراكش؛
- معرض بدار النقري بفاس؛
- تظاهرة الدار البيضاء المشور؛
- دار السكر بمراكش.



لفائدة الفاعلين المرجعيين:

- مواكبتهم في مشاركتهم بالمعارض المهنية الدولية؛
- تهييء فضاءات ومنصات عرض لفائدتهم بعدة تظاهرات؛
- تنظيم حملات تواصلية بمناسبة هذه التظاهرات يستفيدون منها؛
- دعم إحداثهم لمواقع إلكترونية مخصصة لمنتجاتهم على شبكة الأنترنت.

تتلخص مشاركة الفاعلين المرجعيين في هذه التظاهرات كما يلي:

- مشاركة موكاري بصالون دوموتيكس بهانوفر (ألمانيا)؛
- مشاركة ماجيكا بصالونين مهنيين بألمانيا؛
- مشاركة كومارال بمعرض فرنسا وبالصالون المهني رياض آرت إكسبو بمراكش؛
- مشاركة موبلاتيس بمعرض بأسبانيا وآخر بالولايات المتحدة؛
- مشاركة ليالي بصالون مهني بفرنسا وبمعرض بمراكش وبصالون مهني بالإمارات العربية المتحدة؛
- استفادة الدار المتوسطة من أنشطة ترويجية وتواصلية ومشاركتها بمعرض بمراكش.



معرض دوموتيكس بألمانيا

هذا وقد شرعت دار الصانع في عملية بحث عن زبائن لدى شبكات أجنبية للتوزيع والتسويق من أجل اقحام المنتج المغربي وإدراجه ضمن لائحة السلع المرجعية لنقط البيع التابعة لها (مونوبري و رواق لافايت بفرنسا ومع شبكة توزيع ألمانية).

التواصل والنشر والعلاقات العامة:

على مستوى السياسة الترويجية، قامت دار الصانع بإنجاز دراسة لتحديد استراتيجية واضحة للترويج لمنتجات الصناعة التقليدية.

كما تم إنجاز عدة حملات وتم إصدار عدة نشرات ترويجية من أجل بناء صورة متميزة لمنتوج الصناعة التقليدية المغربي وترسيخها في ذهن المستهلك:

- حملة تواصلية على القنوات التلفزيونيتين الأولى والثانية، وبالصحافة المكتوبة والمجلات المختصة؛
- حملة إخبارية بالإعلام السمعي البصري (وصلات دعائية بالإذاعة والتلفزيون)؛
- حملة تواصلية بالطرق السيارة بالمغرب؛
- إعلانات حول المعارض الدولية بالصحافة الوطنية؛
- شرائط قصيرة حول حرف الصناعة التقليدية؛
- كراسات وملصقات حول المعارض الجهوية؛
- إصدار وتوزيع كتيبات حول الصناعة التقليدية المغربية.

التسويق

لا يكفي أن يتوفر منتوج الصناعة التقليدية على جودة مهما كانت كبيرة إذا لم تكن الفضاءات المخصصة لعرضه مناسبة وجذابة بالنسبة للزبناء، وإذا لم يكن له حضور ملموس بمختلف المسالك والمحطات السياحية. لذا عملت كتابة الدولة في هذا الاتجاه على مستويات أساسية ثلاثة، هي:

إدماج فضاءات للبيع بالمناطق السياحية:



موقع مدينة الصناعة التقليدية داخل محطة السعيدية السياحية

- أسفرت أول عملية من هذا النوع عن انتقاء المستفيدين من المحلات التجارية لمدينة الصناعة بالمحطة السياحية الشاطئية للسعيدية (44 محلا تجاريا)، انتقاءً تم من طرف لجنة وطنية ممثلة لكل الجهات المعنية، هي نفسها التي حددت المحلات المخصصة لكل مستفيد، مع تخصيص 25% للجهة الشرقية؛

• تم إدماج كتيب خاص «بمدن الصناعة التقليدية» ضمن دفاتر تحملات المناطق السياحية «سمير» و«لاكونا سمير» بتطوان، و«الشاطئ الأبيض» بكلميم، والمنطقة السياحية «منصور لايك سيتي» بورزازات، والمنطقة السياحية «فونتي» بأكادير، والمنطقة السياحية «كالا إيريس» بالحسيمة، وذلك بهدف تمكين قطاع الصناعة التقليدية من الاستفادة من الفرص التي توفرها تلك المناطق لتسويق منتجات الصناعة التقليدية.

- إعادة تأهيل الفنادق العتيقة وتحويلها إلى فضاءات لوضع اللمسات الأخيرة على المنتجات وبيعها:



• برمجت كتابة الدولة خلال سنة 2008 ترميم وتجميل فندقي التربعة والقاعة بالمدينة العتيقة سلا، في إطار شراكة مع السلطات المحلية ووكالة أبي رقرق. ويوجد المشروع حاليا في مرحلة تحديد التصور. كما تم رصد فنادق أخرى تتوفر على إمكانيات قيمة بالرباط وأسفي وطنجة وتطوان.

• إحداث فضاءات جديدة للعرض والتسويق:

• في هذا الإطار، تتابع كتابة الدولة أشغال بناء قرية الصناعة التقليدية ببزو، والمخصصة لتسويق منتجات النسيج البزوي، في حين أتمت بناء فضاء عرض لمنتجات الصناعة التقليدية بطنطان.

التكوين

تشمل حاليا منظومة التكوين بالقطاع نوعين من التكوين:

التكوين المهني الأولي:

ويتكون بدوره من نمطين من التكوين:

• التكوين النظامي، يلحق بشكل كلي، بجانبه النظري والتطبيقي، داخل مؤسسة التكوين، مع تعزيزه بتدريبيين لمدة قصيرة ببعض المقاولات.

• التكوين بالتدرج المهني؛ تم إحداثه بموجب القانون 12.00، ويعتمد بصفة أكبر على الجانب التطبيقي للمهنة داخل المقاول، بمعدل يصل إلى 80% على الأقل من مجموع مدة التكوين، في حين يقضي المتدرب 10% على الأقل من مدة التكوين بمؤسسة للتكوين المهني لتلقي تكوين تكميلي عام وتكنولوجي.

وتقترح هذه المنظومة مسارات تكوينية تؤدي إلى الحصول على شهادة التخصص أو شهادة التأهيل أو شهادة التقني. ويكون التكوين في نمط التدرج المهني بصفة أساسية في مستوى التخصص وبصفة ثانوية في مستوى التأهيل.

التكوين المستمر للصناع التقليديون:

يركز هذا التكوين، الذي تم إحداثه مؤخرا، بالأساس على الأنشطة الرئيسة التالية:

• تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصناع الفرادى؛

• تحسيس المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في القطاع بأهمية تكوين مأجوريها ومواكبتها في وضع

مخططات لتكوينهم؛

• إعادة الاعتبار للمهارات المهنية للصناع بواسطة وضع نظام لتصنيف وإثبات الكفاءات المهنية.

ولأن التكوين يعتبر عاملا في تنمية القطاع ورافعة للنهوض بقدراته التشغيلية ولتأهيل كفاءات المقاولات، فإنه من غير الممكن فصله عن التوجهات السوسيو اقتصادية المعتمدة والأهداف الاستراتيجية المسطرة للقطاع.

فتفعيل استراتيجية 2015 يحتاج إلى تطوير محور رئيس هو محور التكوين المهني للموارد البشرية، وبوجه أخص تكوين جيل جديد من الصناع ينتظر منه:

- أن يكون مؤهلا مهنيا (من حيث ممارسة الحرفة)؛
- وعلى دراية بالجوانب الفنية والإبداعية (التصميم)؛
- ومنفتحا على إدخال تقنيات جديدة (استعمال آلات وأدوات ملائمة لتطوير حرف الصناعة التقليدية)؛
- وتطبيق طرق عصرية في الإنتاج والتدبير.

وعليه، فإن جهاز التكوين التابع لكتابة الدولة مدعو لتسريع وتيرة إعادة هيكلته لكي يتمكن، إلى حدود سنة 2015 :

• على مستوى التكوين الأولي، من تكوين 60 ألف خريج موزعين حسب نمط التكوين كما يلي:

- 10 آلاف للتكوين النظامي؛
- 50 ألف للتكوين بالتدرج المهني.

• على مستوى التكوين المستمر للصناع الفرادى:

• إنجاز 10 آلاف شخص /يوم في السنة لفائدتهم.



التكوين النظامي:

ينظم هذا النمط من التكوين، الذي تدوم مدته سنتين، داخل 24 مؤسسة تكوينية برسم سنة 2007-2008، عبر مستويات ثلاثة من التكوين:

- التخصص، ويهم 12 شعبة تكوينية، متوفرة بثمان مراكز للتخصص وعشر مراكز للتأهيل؛
- التأهيل، ويهم 10 شعب للتكوين، متوفرة بستة عشر مركزا للتأهيل ومعهدين لفنون الصناعة التقليدية؛
- التقني، ويهم 5 شعب للتكوين، متوفرة بمعهدين لفنون الصناعة التقليدية.

شعب التكوين المتوفرة

يصل عدد الشعب التكوينية المتوفرة بمختلف مستويات التكوين إلى 17 شعبة، 12 في مستوى التخصص، 10 في مستوى التأهيل و5 في مستوى التقني.

توزيع الشعب حسب مستويات التكوين

التقني (5)	التأهيل (10)	التخصص (12)
الأحذية؛ النسيج التقليدي؛ الحدادة الفنية؛ النجارة الفنية؛ الخزف.	الأحذية؛ المصنوعات الجلدية، الفصالة والخياطة؛ الملابس الجلدية؛ النجارة الفنية؛ الحدادة الفنية؛ الخزف؛ مصنوعات خشب العرعار؛ الفراشة؛ النسيج التقليدي.	الأحذية؛ المصنوعات الجلدية؛ الطرز والخياطة؛ النجارة؛ الزربية؛ النسيج التقليدي؛ التسفير؛ الخزف؛ النقش وصباغة الخشب؛ النقش وصباغة الجبس؛ مصنوعات خشب العرعار؛ الصياغة.



تمت هيكلة برامج التكوين باعتماد مقارنة عبر الكفايات. مقارنة تم اعتمادها بالمغرب سنة 2004 توخيا لملاءمة جهاز التكوين لحاجات سوق الشغل. هذا وقد بلغ عدد البرامج التي تمت صياغتها وفق هذه المقاربة 25 برنامجا تهم مختلف الشعب التي تشملها قطاعات الخشب والجلد والمعادن والنسيج والفخار.

التأطير الإداري والبيداغوجي لمؤسسات التكوين

بلغ عدد الأطر الإدارية والبيداغوجية (الموسمية والقارة) بمؤسسات التكوين 232 برسم سنة 2007-2008، 84 منهم مكلفون بتسيير الأجهزة الإدارية و 148 منهم مكونون يشرفون على التكوينات التطبيقية والعامه والتقنية التي تلقن حسب مستويات التكوين.

استكمال تكوين الموارد البشرية المؤطرة لمؤسسات التكوين

فيما يتعلق بتعزيز الكفاءات المهنية لمؤطري مؤسسات التكوين، تم خلال سنة 2008 تنظيم دورات تكوينية لفائدة المكونين والأطر الإدارية بمؤسسات التكوين حول تطبيق المقاربة بالكفايات في التكوين المهني، بتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية، همت 210 مكونا (بما يعادل 752 ساعة/شخص من التكوين).

تمحورت هذه الدورات حول المواضيع التالية:

- أجرأة الإطار المنهجي لإعداد برامج التكوين حسب مقارنة الكفايات وتطبيقها؛
- برامج التكوين بمقاربة الكفايات؛
- التدبير الإداري والبيداغوجي لمؤسسات التكوين المهني.

ولقد تم اختيار مواضيع التكوين انطلاقا من نتائج دراسة لتقييم الكفاءات المحصلة تم إجراؤها على عينة تتكون من 100 مكون و50 مسؤولا بمؤسسات التكوين خلال سنة 2005.

خريطة التكوين 2007-2008

خريطة التكوين المهني النظامي تهم 1.607 متدرب، 504 منهم إناث، أي ما يناهز (31.4%)، وذلك بثلاثة أنواع من المؤسسات:

- مراكز التخصص وعددها 6؛
- مراكز التأهيل وعددها 16؛
- المعاهد التقنية وعددها 2.



أعداد المسجلين

بلغ عدد المسجلين 1607 متدرب برسم 2007-2008 ، يمثل عدد المسجلين منهم بمستوى التأهيل %50. في حين يصل معدل المسجلين بكل مؤسسة التكوين المهني حوالي 67 متدربا. توزيع المسجلين حسب أنواع مؤسسات التكوين وحسب مستوى التكوين (2007-2008)

المجموع	التقني	التأهيل	التخصص	
1607	184	1058	365	حسب نوع المؤسسة
100.0	11.5	66.4	22.9	%
1607	125	792	690	حسب مستوى التكوين
100.0	7.8	49.3	42.9	%

هذه الأعداد من المتدربين توازي معدل تغطية يساوي %74.0 من المقاعد البيداغوجية المتوفرة (2170). كما تتوزع نسب التغطية حسب مستوى التكوين كما يلي :

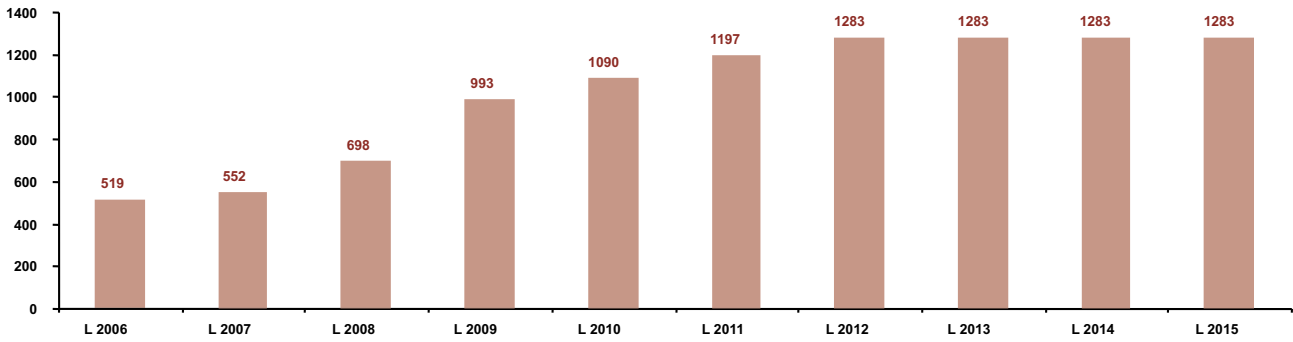
المجموع	التقني	التأهيل	التخصص	
1607	125	792	690	المسجلون
2170	200	1060	910	الطاقة الاستيعابية
74.0	62.5	74.7	75.8	نسبة التغطية %



أعداد الخريجين

تمكن نظام التكوين الحالي من تكوين 526 خريج برسم سنة 2008 ، موزعين بصورة غير متساوية بين المؤسسات والشعب ومستويات التكوين. وتمثل هذه الأعداد تقدما بالنسبة لسنة 2006 (442 خريجا) وانخفاضا طفيفا بالنسبة لسنة 2007 (529 خريجا). أما نسب إنجاز التوقعات لسنوات 2006، 2007 و 2008 فهي على التوالي 85,2 %، 95,8 % و 75,4 % . معدلات مرضية نسبيا، مع العلم أن الهدف المسطر لهذا النمط من التكوين في أفق 2015 هو تكوين 10 آلاف خريج خلال الفترة 2006-2015.

التوقعات السنوية للخريجين
على الصعيد الوطني 2006-2015



تنتج مراكز التأهيل بمفردها 66 % من الخريجين مقابل 23 % بمراكز التخصص و 11 % بمراكز التقني. كما أن أكثر من نصف الخريجين (53.4 %) تخرجوا من مستوى التأهيل مقابل 38.4 % تخرجوا من مستوى التخصص و 8.2 % تخرجوا من مستوى التقني. أما متوسط الخريجين حسب مؤسسات التكوين فيبلغ 22 لكل مؤسسة.

فيما يتعلق بتوزيع الخريجين حسب النشاط وبغض النظر عن المستوى، نجد أن حرف الجلد والخشب والنسيج تجمع أهم الخريجين بنسب تبلغ على التوالي: 29.5 % ، 27.4 % و 27.4 % (أي ما مجموعه 84.3 %) والباقي للحرف المتعلقة بالمعادن والطين.

المردودية الخارجية للتكوين النظامي

حسب نتائج بحوث تتبع عملية ادماج الخريجين بسوق الشغل، والتي تم إنجازها من طرف قطاع التكوين المهني تسعة أشهر بعد التخرج، تبين أن نسبة ادماج خريجي المؤسسات التابعة لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية قد انتقلت من 68.6 % بالنسبة لفوج 2004 إلى 72.4 % بالنسبة لفوج 2005، أي بزيادة 4 نقط بالنسبة



لفوج 2004 و6 نقط بالنسبة للمعدل الوطني (65.9%). أما حسب مستوى التكوين، فإن نسبة الادمج بقطاع الصناعة التقليدية تصل إلى 66.9 % بالنسبة لخريجي مستوى التخصص و 77.9% بالنسبة لمستوى التأهيل .

أما حسب القطاعات، فقد بلغ عدد الخريجين الذين اشتغلوا بالقطاع الخاص بالنسبة لفوج 2005، 73.1 %، عمل 61.8 % منهم بمقاولات يقل بها عدد العاملين عن 10 أشخاص، و 7.8 % منهم بمقاولات يتراوح عدد العاملين بها ما بين 10 و50 فردا، و30.4 % بمقاولات يزيد عدد العاملين بها عن 50 فردا.

هذه المؤشرات تدل على حيوية القطاع وعلى فرص الشغل والتشغيل الذاتي التي يوفرها بالنسبة للشباب في مجال الادمج المهني، وبوجه أخص بالنسبة للشباب المنتمين إلى الفئات الاجتماعية الهشة والتي تمثل «الزبون» الأساسي لمنظومة التكوين بقطاع الصناعة التقليدية.

معطيات حول السنة التكوينية لنمط التكوين النظامي 2008-2009:

تميز دخول 2008-2009 ب:

- تحيين النصوص التنظيمية المتعلقة بقرارات إحداث مؤسسات التكوين؛
- الرفع من مستوى مركز التأهيل بمكناس-أكوراي وتحويله إلى معهد فنون الصناعة التقليدية يشمل مستوى التقني؛
- الرفع من مستوى مراكز التخصص بمكناس وبتيفلت وتحويلهما إلى مركزين للتأهيل يمنحان تكوينا من مستوى التأهيل.

معهد فنون الصناعة التقليدية بمكناس



ومقارنة بالدخول 2007-2008، يعرف العدد الإجمالي للمسجلين للدخول 2008-2009 ارتفاعا طفيفا، 1680 مقابل 1607، أي بمعدل زيادة يصل 4.5 % ومعدل تغطية يبلغ 80 % . يتوزع هذا العدد حسب مستوى التكوين كما يلي:

- مستوى التقني: 200 متدرب مقابل 125، أي نسبة زيادة تصل 60.0 %؛
- مستوى التأهيل: 780 متدربا مقابل 792، أي بتراجع طفيف لا يتجاوز 1.5 %؛
- مستوى التخصص: 700 متدرب مقابل 690، بزيادة بسيطة تصل 1.5 %؛

أما فيما يتعلق بتغطية المقاعد البيداغوجية المتوفرة حسب نوع المؤسسة، فإن النسبة تصل إلى :

• 71.0 % بالنسبة لمراكز التخصص؛

• 84.4 % إذا جمعنا بين نسبة التغطية بالمراكز المهيئة لمستويات التخصص والتأهيل؛

• 69.8 % بالنسبة للمراكز المهيئة لمستويات التأهيل والتقني.

التكوين بالتدرج المهني

في إطار الإصلاح الشامل لمنظومة التربية المغربية، تضمن الميثاق الوطني للتربية والتكوين توصيات بتأهيل منظومة التكوين المهني، وذلك بالأساس عن طريق تطوير شراكة مع المهنيين، وبتحويل مقرات العمل إلى فضاءات لاكتساب الكفاءات بامتياز.

وتنفيذا لتوصيات الميثاق، صدر القانون 12.00 الذي يحدث وينظم هذا النمط من التكوين باعتباره نمطا ينبغي تطويره بشراكة مع المهنيين.

التنظيم الجديد حسب القانون 12.00 :

يتميز التكوين بالتدرج المنظم طبقا للقانون 12.00 بالتناوب بين المركز والمقولة، أي التكوين العملي داخل المقولة المستقبلية (بنسبة 80 % على الأقل) والتكوين التكميلي العام والتقني بمؤسسة التكوين (بنسبة 10 % على الأقل).

وينظم هذا التكوين في إطار اتفاقيات تبرم بين الإدارة (القطاع الوزاري المكلف بالتكوين المهني وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية) والتنظيمات المهنية (غرف الصناعة التقليدية).

وتسير العملية التكوينية في إطار تعاقد بين المقولة المستقبلية والمتدرب أو ولي أمره الشرعي، مصادق عليه من طرف مركز التكوين بالتدرج المهني، و يحدد حقوق وواجبات الطرفين.

تتراوح مدة التكوين حسب مستوى التكوين وطبيعة الشعب من سنة إلى سنتين. وتتوج حسب الحرف والتأهيل إما بشهادة من مستوى التخصص أو مستوى التأهيل بالنسبة للشبان المستوفين لشروط الولوج المعمول بها في التكوين النظامي، أو بشهادة اعتراف بالمكتسبات المهنية بالنسبة للشبان المتوفرين على شهادة محو الأمية أو على حد أدنى من التمكن من القراءة والكتابة.



تستفيد المقاولات المستقبلية من تدابير تشجيعية، وذلك من خلال :

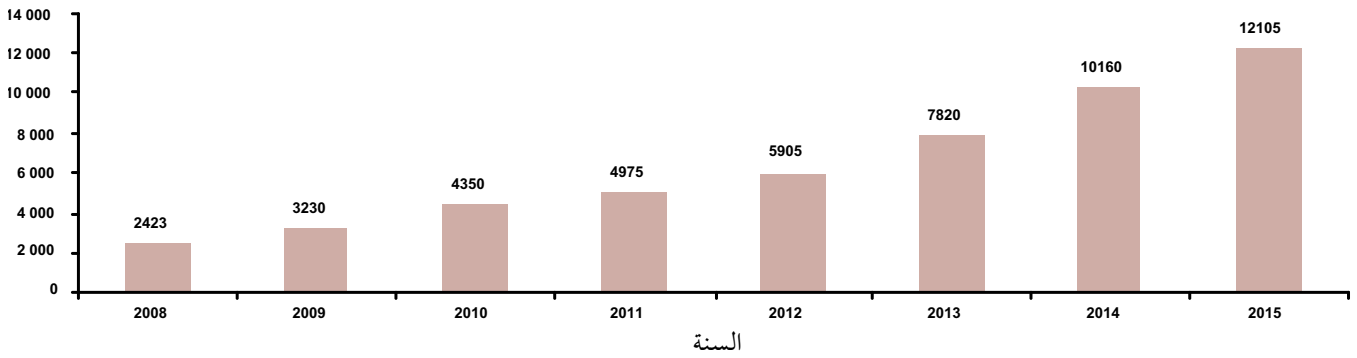
- عدم خضوع المتدربين لنظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تحمل تأمين المتدربين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية من طرف مراكز التكوين بالتدرج المهني؛
- الإعفاء من ضريبة التكوين المهني في إطار التعويضات الممنوحة للمتدربين؛
- تحمل الدولة تكوين المدربين في التكوين بالتدرج المهني؛
- إلزام المتدرب بالعمل لحساب المقاول المستقبلية لمدة يتم الاتفاق حولها بين الطرفين؛
- منح مساهمة مالية من طرف الدولة للمقاول التي تستقبل متدربين في الحرف والتكوينات المحددة من طرف الإدارة مع إعفاء هذه المساهمة من أي رسم أو ضريبة.

تطبيق القانون 12.00 في مجال الصناعة التقليدية :

تدبر التكوين بالتدرج في القطاع حاليا شبكة مكونة من 50 مؤسسة تكوين، وذلك عبر مستويين من التكوين (التخصص والتأهيل)، ويهم هذا التكوين 60 حرفة بالنسبة لمستوى التخصص و46 بالنسبة لمستوى التأهيل.

حددت رؤية 2015 كهدف لهذا النمط تكوين 51 ألف خريج خلال الفترة 2008-2015. قد تم توقيع اتفاقيات مع 24 غرفة للصناعة التقليدية خلال الفترة 2003-2006، بهدف تكوين 6060 متدرب، انضافت إليها خلال شهر ماي 2007، 13 اتفاقية أخرى بهدف تكوين 11210 متدرب خلال الفترة 2007-2011. ويبين الرسم البياني أسفله الأعداد المتوقعة للمتخرجين سنويا:

توقعات خريجي نمط التكوين
بالتدرج في أفق 2015



يغطي التكوين بالتدرج حالياً عدداً من الحرف يبلغ الثلاثين حرفة، ويهم بالأساس مستوى التخصص. كما أن عدد الشعب وتنوع فروع النشاط التي يشملها قطاع الصناعة التقليدية يمثل عاملاً هاماً في تطور هذا النمط من التكوين. ويرتفع عدد الشعب إلى 60 بالنسبة لمستوى التخصص وإلى 46 بمستوى التأهيل. تنتمي هذه الشعب إلى أنشطة مختلفة من الصناعات التقليدية، كما يتضح من خلال الجدول التالي:

ملخص للشعب حسب القطاعات الإنتاجية

المنتجات النباتية	الزجاج	الخشب	المعادن	الحجارة -الطين	النسيج	الجلد- الدباغة	المستوى/ الشعبة
3	4	10	12	10	12	9	التخصص
0	4	10	9	8	7	8	التأهيل
3	8	20	21	18	19	17	المجموع

يصل عدد المتدربين بالتدرج المهني بقطاع الصناعة التقليدية خلال سنة 2007-2008 إلى 6913، 67.7% منهم بالصناعة التقليدية الإنتاجية و32.3% بالصناعة التقليدية الخدمائية، أي 25.2% من مجموع متدربي التدرج المهني الذي يمثل 27371 متدرب. وتمثل المتدربات الإناث بقطاع الصناعة التقليدية 1701، أي ما يعادل 20.5% من مجموع المتدربات الفتيات الذي يصل إلى 8315.

حسب مستوى التكوين، نجد أن التخصص والتأهيل يستحوذان بمفردهما على 69.3% من المتدربين، أي ما يعادل بالتوالي 46.9% و 22.4% من مجموع المتدربين.

أما عدد المقاولات المستقبلية فيصل إلى 11301، 3421 منها تتبع لقطاع الصناعة التقليدية (أي 30.3%)، 2096 منها بالصناعة التقليدية الإنتاجية، و1325 بالصناعة التقليدية الخدمائية. ويصل عدد المتدربين بقطاع الصناعة التقليدية من خلال غرف الصناعة التقليدية إلى 4042، 61.0% منهم بمستوى التخصص. هذا العدد يمثل 58.5% من مجموع أعداد المتدربين بالصناعة التقليدية: 86.3% من مجموع المتدربين بالصناعة الإنتاجية.

ولقد بلغ عدد خريجي هذا النمط من التكوين سنة 2008 ما قدره 1601 خريج يتبعون ل 11 غرفة للصناعة التقليدية.



توزيع الخريجين حسب غرف الصناعة التقليدية برسم 2008.

الإناث منهم	الخريجون	غرف الصناعة التقليدية
30.0	307	أكادير
40.7	280	مكناس
28.4	154	مراكش
42.2	119	الخميسات
65.5	114	تطوان
37.7	113	خنيفرة
69.9	236	فاس
25.2	103	سطات
17.1	82	الدار البيضاء
63.2	76	الصويرة
47.1	17	الداخلة
634 أي 39.6 %	1601	المجموع

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، قسم التدرج المهني والمساعدة على الإدماج

ونتيجة لملاءمته لواقع القطاع، ولطبيعة الحرف التي يشملها، فإن هذا النمط يمثل النواة الصلبة للتكوين المهني لحرف الصناعة التقليدية، وهو الاختيار الذي أكدته بشكل قاطع المناظرة الوطنية للتكوين المهني (2006)، حيث أبرزت بوضوح ضرورة تطوير هذا النمط من التكوين بقطاع الصناعة التقليدية لمواكبة الخطة الطموحة لتطوير القطاع الذي يحتوي مخزوننا هاما للتشغيل. في هذا الإطار أوصت المناظرة بما يلي:

- اعتماد التكوين بالتدرج المهني بالنسبة لكل شعب التكوين من مستوى التخصص؛
- ملاءمة مراكز التكوين التابعة للصناعة التقليدية لمتطلبات المقاولات؛
- تأهيل المتدربين بهذا التكوين عبر نظام للاعتراف ومنح الشهادات؛
- إحداث مراكز للكفاءات لتكوين المكونين والمدرين بنمط التكوين بالتدرج المهني؛
- تطوير مراكز التكوين بالتدرج المهني داخل المقاولات.

ولتطوير أكبر لهذا النمط من التكوين، تم توقيع اتفاقية شراكة مع وزارة الشغل والتكوين المهني يوم 14 يونيو 2008 تحت رئاسة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، تدرج ضمن المخطط الاستعجالي في مجال التكوين المهني، الذي يهدف إلى تكوين 51 ألف متدرب في أفق 2015.

التكوين المستمر لفائدة الصناع التقليديين

يتوخى هذا النوع من التكوين تطوير وتعزيز قدرات الصناع الفرادى والموارد البشرية بمقاولات الصناعة التقليدية بغاية تحسين إنتاجيتهم وتطوير جودة منتجات الصناعة التقليدية المغربية. وتتلخص أهداف هذا التكوين فيما يلي:

- إنجاز عمليات للتكوين بهدف بلوغ 10 آلاف شخص/يوم تكوين في أفق 2015 تستجيب لحاجيات الصناع التقليديين من حيث الكفايات التقنية الضرورية لممارسة أنشطتهم المهنية و من حيث تحسيسهم بأهمية الجودة وتقنيات التدبير وتسويق المنتج...
- مصاحبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة من أجل الرفع من كفاءات العاملين بها، وذلك عبر إعداد وتنفيذ مخططات للتكوين، وكذا إطلاعهم على آليات التمويل العمومي المتوفرة لتمويل مشاريع التكوين؛
- وضع مسطرة لمنح شهادات للصناع التقليديين بغاية تصنيفهم مهنيًا، وإعادة الاعتبار لمهاراتهم، في سبيل السير بهم نحو اندماج مهني يتلاءم وكفاءاتهم المهنية.

العمليات المنجزة:

تتمثل العمليات التي تم إنجازها في مجال التكوين المستمر فيما يلي:

- إنجاز دراسة لتحديد الحاجيات وإعداد مخطط للتكوين المستمر بالنسبة لحرف النسيج التقليدي، والمصنوعات الجلدية، والصياغة، والخزف والفخار؛
- تنظيم 3 دورات تكوينية لفائدة الصناع التقليديين في مجال النسيج التقليدي بطنجة، وفي مجال الصياغة براكش، وفي مجال الخزف والفخار بأسفي؛
- إعداد دعائم للإعلام والتواصل (ملصقات، ومطويات)؛
- تنظيم دورات تحسيسية لتوعية الصناع التقليديين بأهمية التكوين المستمر بكل من تزيت ومراكش وأسفي وطنجة؛
- الشروع، ابتداء من أبريل 2008، في تنفيذ وإنجاز برنامج يشمل تنظيم 36 دورة تكوينية (ما يعادل 2160 شخص/يوم تكوين) لفائدة 720 صانع تقليدي يحترفون النسيج التقليدي، والصناعات الجلدية، والصياغة، والخزف والفخار؛
- الشروع في دراسة جدوى من أجل وضع نظام لتصنيف وإثبات كفاءات الصناع، وذلك في إطار التعاون مع أسبانيا وبشراكة مع وكالة تنمية الشمال. جهة الشمال تعتبر نموذجية.



العمليات قيد الإنجاز :

- وضع ثلاثة مخططات جديدة للتكوين المستمر بالنسبة لحرف الحدادة الفنية، النجارة الفنية والزربية برسم 2009؛
- إعداد برنامج للتكوين برسم 2009 يشمل 50 دورة تدريبية (3 آلاف شخص /يوم تكوين) لفائدة 1000 صانع تقليدي.

إعادة هيكلة النظام الحالي :

- في إطار العمل على مواجهة المتطلبات الجديدة للقطاع، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الكفاءات المهنية للموارد البشرية، وللرفع من مستوى القطاع وإعطائه مكانة أنسب داخل المشهد الاقتصادي الوطني، خضع نظام التكوين المهني بحرف الصناعة التقليدية لمجموعة من الإجراءات البنوية التي تهدف إلى :
- الانخراط في منطوق عرض تكوين هادف وواعد في مجال الإدماج المهني للشباب؛
 - توفير فضاءات للتكوين تجتمع داخلها الأصالة والإبداع وتبنى فيها مهارات جديدة عبر الاستعمال المناسب للتقنيات الجديدة وعبر ما يقدمه التصميم المتجدد؛
 - تشجيع نهضة صناعة تقليدية مؤسسة على معارف عملية ونظرية وفنية وتكنولوجية مرتبطة بالقطاع، مصاغة ومعمدة بصفة رسمية؛
 - تكوين جيل جديد من الفاعلين بالقطاع، مكونين مهنيا بما يؤهلهم لمواجهة التحديات المختلفة التي يعمل القطاع على رفعها وللتكيف مع دواليب اقتصاد معولم؛
 - المساهمة في إعطاء اعتبار أكبر للهوية المهنية لحرف الصناعة التقليدية وفنونها؛
 - تطوير صورة القطاع وتلميع منتوج الصناعة التقليدية المغربية؛
 - المساهمة في الحفاظ على الحرف وحماية تراث الصناعة التقليدية الوطني؛
 - دراسة القطاع بمختلف أبعاده الفنية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والتاريخية في إطار البحث الأكاديمي الرفيع المستوى علميا وتقنيا.

في هذا الإطار، عمل القطاع على برمجة وتنفيذ العمليات التالية:

- التوقيع على 13 اتفاقية جديدة خلال شهر ماي من سنة 2007 مع 13 غرفة للصناعة التقليدية في مجال التكوين بالتدرج المهني لتكوين 11210 متدرب؛
- إعداد دراسة جدوى لإحداث مؤسسة للتكوين العالي في مجال الصناعة التقليدية، تم المصادقة عليها خلال يونه 2008؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للتكوين عبر إحداث مراكز للتكوين بالتدرج المهني بمراكش والبيضاء وسلا وتطوان والناضور وفاس وبركان، بالتنسيق مع غرف الصناعة التقليدية المعنية؛
- الاستجابة للحاجيات في مجال التأطير الإداري عن طريق التعيين الفعلي لمدرء ومشرفين على الأعمال بعدد من مؤسسات التكوين؛
- إعداد دعائم إعلامية وتحسيسية حول دور التكوين المستمر موجهة للصناع والمقاولات؛
- إحداث أنظمة خدمة للدولة مسيرة بطريقة مستقلة داخل كل من مؤسسات التكوين المرجعية الستة؛
- تعزيز تهئية وتجهيز 11 مؤسسة تكوينية بكل من صفرو، وادي زم، طنجة، بن جرير، آيت فاسكة، أسفي، مكناس، القنيطرة، تازة، الحسيمة، وبركان؛
- إنجاز عدد من الدراسات ذات الطابع استراتيجي، ودراسات للدعم والمساعدة:
 - ست مخططات جهوية للتكوين المهني بجهات:
 - فاس - بولمان؛
 - الرباط - سلا - زمور - زعير؛
 - الدار البيضاء الكبرى؛
 - مراكش - تانسيفت - الحوز؛
 - طنجة - تطوان (بالتنسيق مع الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي ووكالة تنمية الأقاليم الشمالية)؛
 - تازة - الحسيمة - تاوانات (بالتنسيق مع الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي ووكالة تنمية الأقاليم الشمالية)؛
- تحديد حاجيات التكوين المستمر بالنسبة لحرف الخزف والفخار والصناعات الجلدية والنسيج التقليدي والصياغة؛
- إنجاز دراسة حول تحقيق أهداف التكوين بالتدرج حسب رؤية 2015 وتوزيعها حسب أحواض الصناعة التقليدية من حيث الحرف ومقاعد التدريب المتوفرة (بتمويل يتم تدبيره بالتنسيق مع وزارة الشغل والتكوين المهني، بمبلغ قدره 2,5 مليون درهم، في إطار المخطط الاستعجالي)؛



- الشروع في دراسة جدوى في إطار التعاون المغربي الأسباني من أجل وضع نظام لتصنيف وإثبات الكفاءات المهنية للصناع بأقاليم الشمال كتجربة نموذجية؛
- الشروع في دراسة لإعداد مخطط لتسيير نمط التكوين بالتدرج المهني بالنسبة لحرف الصناعة التقليدية؛
- الشروع في دراسة لإعداد برامج التكوين ودلائل للدعم بالنسبة لشعب الخزف والصابغة؛
- اعتماد منطق الرفع من مستوى التكوين لتوفير عاملين مهنيين من المستوى المتخصص، قادرين على المساهمة في تطوير شعب قطاعية والرفع من صورة الصناعة التقليدية المغربية باعتبارها قطاعا منتجا واعداء، وذلك عبر:

- إحداث معاهد لفنون الصناعة التقليدية على المستوى الإقليمي، توفر تكوينا من مستوى وسيط بين مستوى التقني والتقني المتخصص على حساب التكوينات من المستويات الأدنى، أي مستويات التخصص والتأهيل، التي سيتم بالتدرج التخلي عنها لمراكز التكوين بالتدرج؛

- إحداث معهد عالي للفنون وحرف الصناعة التقليدية، يكون له إشعاع وطني، وينحول الحصول على شهادات من مستوى التعليم العالي. وسيتم هذا التكوين بمسار تكويني يغلب عليه الطابع الأكاديمي والتكوينات الحرفية التي تركز على تسيير فرع إنتاجي في شموليته أكثر منها على التسيير العملي لحرفة ما.

كما أن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، بالموازاة مع كل هذه البنيات، تعمل كشريك في مشروع إحداث أكاديمية الفنون التقليدية بالمركب الثقافي لمسجد الحسن الثاني الذي نبعت فكرته من مبادرة ملكية سامية خلال مارس 2006، والذي يوجد في طور التنفيذ بموقع رمزي يعبر بامتياز عن عظمة الفن الإسلامي وعبقرية الصانع المغربي. وسيكون من المهام الرئيسية لهذه الأكاديمية إعطاء تكوينات تحول الحصول على شهادات من مستوى التعليم العالي كشهادة الإجازة المهنية، وإعطاء تكوينات تقليدية من مستوى تقني وتقني متخصص بمختلف شعب الصناعة التقليدية، واقتراح تكوينات مؤهلة في إطار التكوين المستمر للصناع، والمساهمة في إنقاذ وحماية فنون وحرف الصناعة التقليدية المغربية.

ظروف عيش وعمل الصناع التقليديين

وعيا منها بأنه لا يمكن تحقيق أي تقدم مادام بعض الأطفال في سن التمدرس يضطرون إلى العمل بدل التعلم، وما دام رجال ونساء الصناعة التقليدية يعيشون في بعض الأحيان في ظروف صعبة ويعانون من الهشاشة، فإن كتابة الدولة تضع من بين التزاماتها الدفاع على حقوق الطفل وتحسين ظروف عيش الصناع.



الاستفادة من التمويل :

في إطار الجهود التي تبذلها كتابة الدولة من أجل تيسير حصول الصناع على قروض بنكية، تم تطوير منتجات تمويلية جديدة سمّتها الأساسية أنها تتلاءم أكثر ما يمكن مع الظروف المالية للصناع المستهدفين. يتعلق الأمر بعرض قروض صغرى من طرف 4 جمعيات للقروض الصغرى (أمانة، زاكورة، فونديب والبنك الشعبي) وعرض قروض للتسيير والاستثمار توفرها 3 بنوك (البنك المركزي الشعبي، التجاري وفا بنك؛ والبنك الشعبي للقروض الصغرى). إلا أن تفعيل هذه المنتجات البنكية يعرف صعوبات هامة، وذلك بسبب عجز الصناع عن تقديم ضمانات للممولين.

في هذا السياق، ولتجاوز العقبات، أطلقت كتابة الدولة بمعية وزارة المالية مشروعاً لإحداث صندوق ضمان لتيسير الحصول على قروض بنكية لفائدة الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية من مقاولات صغيرة ومتوسطة وصناع فرادى.

يكمن دور صندوق الضمان في تيسير تمويل مقاولات الصناعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة والصناع الفرادى عن طريق ضمان مساهمات البنوك في إطار انطلاق المقاولات أو توسيع نشاطها أو الحصول على تجهيزات أو تجديدها... مما يطمئن البنوك ويحثها على منح قروض للمشاريع القابلة للنجاح وعلى المساهمة في تمويلها.

التغطية الاجتماعية

لم يكن ثلاثة ملايين الصناع والتجار المستقلين، ولا عائلاتهم، يتوفرون في السابق على أية تغطية صحية. لذا عملت كتابة الدولة مع الوزارات المعنية على وضع تغطية صحية إجبارية لفائدة هؤلاء المستقلين، وذلك عبر القانون 03-07 الصادر في 30 نوفمبر 2007.

كما أشرفت مع شركائها على إخراج منتوجات للتأمين ضد المرض إلى حيز الوجود تحت إسم «عناية»، تسوق حالياً من طرف تأمينات وفا والتعاضدية المركزية المغربية للتأمين.

وبذلك أصبح بإمكان المستقلين الاختيار من بين ثلاث منتوجات أصبحت الآن متوفرة بفضل مجموعة تأمينات وفا، وجمعيات الأمانة وزاكورة وفونديب للقروض الصغرى، مقابل مساهمة شهرية إبتداء من 45 درهم بالنسبة للراشدين، و36 درهم للأطفال. ويتعلق الأمر بشفاء أساسي، وشفاء متكامل، وشفاء شامل.

إلى جانب ذلك أطلقت التعاضدية المركزية المغربية للتأمين، وبشراكة مع مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى، منتوجين للتأمين بأقساط مساهمة شهرية ابتداء من 42 درهم بالنسبة للراشدين، و 33 درهم بالنسبة للأطفال. هذين المنتوجين هما الأمان الأساسي والأمان المتميز.

ولقد بلغ عدد المسجلين منذ انطلاق التغطية الصحية بتاريخ فبراير 2007 ما مجموعه 30 ألف مسجل، إلا أن عدد المؤمنين منهم فعليا والمساهمين بصورة منتظمة لا يتجاوز 5 آلاف مؤمن.



المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

منذ بداية سنة 2008 إستفاد قطاع الصناعة التقليدية، في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من 135 مشروعاً شارك فيها المندوبون الجهويون والإقليميون للقطاع، منها 113 مشروع يهتم الصناعة التقليدية الفنية والإنتاجية، تهتم هذه المشاريع مجمل جهات المملكة بتكلفة مالية تصل إلى 70.85 مليون درهم . هذا وعملا على تتبع المشاريع المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية، قامت كتابة الدولة بجمع كل المعطيات المتعلقة بهذه المشاريع في أفق إصدار تقرير سنوي بشأنها.

تنظيم القطاع وتسييره

تعزيز الإطار المؤسسي للقطاع

تمثل غرف الصناعة التقليدية، باعتبارها فاعلاً مركزياً، شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه في تنمية القطاع بالنسبة لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية. وبالتالي تعمل كتابة الدولة على الرفع من المستوى المؤسسي والتنظيمي لهذه الغرف. وفي هذا الإطار، قامت خلال سنة 2008 ب:

- إعداد مشروع مراجعة الظهير 1-63-194 الذي يمثل النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية بهدف تعزيز هذا النظام؛
- تقديم مقترحات لمراجعة قانون الانتخابات الخاص بغرف الصناعة التقليدية؛
- الشروع في تهيئ مشروع تنظيم حرف الصناعة التقليدية، وذلك بهدف وضع إطار قانوني ملائم لخصائص القطاع؛
- إطلاق مشروع لإحداث سجل للصانع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية، بهدف وضع مرجع إحصائي موثوق يضم جميع المعلومات الخاصة بالصانع والمقاولات المتواجدة بدوائر نفوذ كل غرفة (تم إنجاز تجربة نموذجية سيتم تعميمها على مجموع المملكة).

تنظيم وتدبير الموارد البشرية

أطلقت كتابة الدولة كذلك عدة أورش من شأنها أن تساعد على توفير الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على تنفيذ المشاريع المنتظرة في إطار رؤية 2015 وعلى تتبعها.



- وفي هذا الاتجاه، قامت خلال سنة 2008 ب:
- إنجاز أكثر من 2500 شخص/يوم تكوين في مجال التكوين المستمر لفائدة مجموع أطر القطاع، حيث تم تخصيص ما يعادل 1 % من كتلة الأجور لهذا التكوين؛
 - الشروع في إنجاز دراسة من أجل إعادة تنظيم الوظائف والكفايات ووضع أطر مرجعية لتوصيفها؛
 - إنجاز استطلاع لقياس درجة رضا الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية؛
 - تعزيز المصالح المركزية والمصالح الخارجية بالموارد البشرية اللازمة من خلال تنفيذ مخطط للتوظيف.

نظام المعلومات

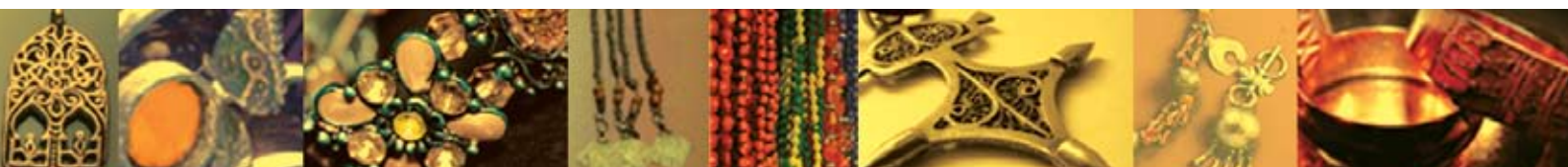
- تم فيما يتعلق بهذا الجانب:
- وضع مخطط مديري لأنظمة المعلومات؛
 - تعميم الشبكات المحلية LAN بمجموع المصالح الخارجية؛

برمجة الميزانية ومراقبة التسيير

- وسعيًا نحو تحسين نظام تسييرها، شرعت كتابة الدولة في:
- وضع دليل للمساطر المتعلقة بتدبير النفقات العمومية؛
 - إقتناء نظام معلوماتي لتدبير الميزانية والمحاسبة؛
 - تنفيذ مشروع إنشاء مراكز معترف بها للمحاسبة (انطلاقًا من تجربة نموذجية بطنجة) بهدف تأمين نظام محاسباتي ملائم للصناع الفرادى وللمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتقليل التحملات الجبائية، وتزويد الصناع الفرادى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة بتحليل للمعلومات، وتحسين قدراتهم التدييرية.

المركز الوطني للصناعة التقليدية

- يقتضي تجسيد الرؤية الاستراتيجية لقطاع الصناعة التقليدية على المدى البعيد مقارنة منهجية تتيح توفير مؤشرات قارة وموثوق بها، و لوحة قيادة تيسر تتبع الإنجازات وتقييمها. من هنا بدت الضرورة الملحة لتزويد القطاع بأداة استراتيجية للتخطيط والاستشراف عن طريق إحداث نظام شفاف للقياس والتتبع. هكذا تم إحداث المرصد الوطني للصناعة التقليدية الذي أسندت إليه مهام:
- وضع مؤشرات مناسبة لقياس التقدم المحرز ونشرها بصورة منتظمة؛
 - تطوير المعرفة بالقطاع وتنظيم المعلومات المتعلقة به؛
 - توفير معلومات موثوقة ومحينة باستمرار وتحليل تقنية واقتصادية ووضعها رهن إشارة الفاعلين في



مهام المرصد الوطني للصناعة التقليدية

المهمة 1: تقديم إحصاءات حول قطاع الصناعة التقليدية وتعيينها:

- إعداد مؤشرات،
- تتبع تطور القطاع،
- التخطيط والتوقع.

المهمة 2: استثمار المعلومات حول القطاع ونشرها

- إنجاز لوحة قيادة، وإصدار بيانات حول الظرفية، ونشرات إخبارية،
- القيام بتشخيصات بشكل منتظم،
- تنظيم ندوات وحلقات دراسية حول مختلف جوانب الصناعة التقليدية.

المهمة 3: قياس أثر الأنشطة والسياسات المعتمدة على القطاع:

- تتبع خطط العمل،
- تقييم نجاعة السياسات المتبعة

المهمة 4: تطوير شبكة من الفاعلين في مجال مراقبة وتتبع وضعية القطاع.

القطاع.

كما يتولى المرصد بوجه خاص وضع لوحة قيادة لتقييم الاستراتيجية وتتبعها، يتم توزيعها على كل الجهات المعنية.

ويمكن اعتبار 2008 سنة الانطلاق الفعلي لعمل المرصد الوطني للصناعة التقليدية. إذ تم للمرة الأولى الحصول

على معطيات و أرقام منبثقة من البحوث المنجزة بمجموع التراب المغربي حول عينة تمثيلية من الفاعلين (من صناع فرادى ومقاولات صغيرة ومتوسطة ومصدرين). بحوث ستم إعادتها سنويا من أجل قياس تطور مختلف المؤشرات وإعادة توجيه رؤية القطاع عند الحاجة.

في هذا الإطار أصدرت كتابة الدولة منشور تحت عنوان «النظرة الشاملة الأولى لقطاع الصناعة التقليدية»، لتشهد على الميلاد الفعلي للمرصد الوطني للصناعة التقليدية.



خصص هذا الإصدار لتحليل عدد من المؤشرات الخاصة بسنة 2006، وكذا لتقديم مختلف الحرف التي يشملها القطاع للإحاطة بأنشطتها.

في نفس الاتجاه يعمل المرصد على بناء مؤشرات استراتيجية لسنتي 2007 و2008 من المتوقع نشرها خلال 2009، وعلى إنجاز إحصاء للصناع بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير.

التخطيط الجهوي

تجلى تفعيل رؤية 2015 للقطاع على المستوى المحلي في وضع مخططات للتنمية الجهوية تستجيب لخصوصيات كل جهة.

ويمكن تلخيص حصيلة مخططات التنمية الجهوية للصناعة التقليدية منذ الشروع في إنجاز الاستراتيجية فيما يلي:

- أجراء مخطط تنمية الصناعة التقليدية بجهة فاس- بولمان الذي تم توقيعه بتاريخ 11 سبتمبر 2007؛
- وضع اللمسات الأخيرة على مخططات تنمية المناطق الجنوبية (كلميم-السمارة، وادي الذهب-الكويرة، العيون- بوجدور-الساقية الحمراء)؛
- مواصلة الدراسات الخاصة بمخططات تنمية جهات مراكش، طنجة- تطوان، تازة - الحسيمة - تاونات، سوس-ماسة - درعة والجهة الشرقية؛
- تم الشروع في انتقاء مكاتب الدراسات التي ستتولى إنجاز الدراسات المتعلقة بمخططات تنمية جهات الرباط-سلا-زمور- زعير، مكناس- تافيلالت، الدار البيضاء الكبرى، والصويرة.



توقيع المخطط الجهوي لجهة العيون - بوجدور - الساقية الحمراء

من أجل صناعة تقليدية مسؤولة

مكافحة تشغيل الأطفال

تتمثل إنجازات كتابة الدولة في هذا المجال في مواصلة التجربة الرائدة بمراكش، التي انتهت المرحلة الأولى منها خلال شهر دجنبر 2008. هذه التجربة مكنت من :

- تجهيز 4 مراكز للتأهيل التربوي لفائدة الأطفال المشغّلين؛
- تكوين مربّيين ومساعدين اجتماعيين بشراكة مع الجمعيات التي تؤطر المراكز المذكورة؛



- سحب 80 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و 12 سنة من الشغل وإدماجهم بالتعليم النظامي؛
 - سحب 500 طفل تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 18 سنة من الشغل وتأهيلهم تربويا داخل المراكز المذكورة؛
 - إحصاء 104 أطفال ما بين 15 و 18 سنة من أجل حمايتهم من أسوأ أنواع تشغيل الأطفال عن طريق تحسين ظروف عملهم؛
 - تخصيص 200 تلميذ من 4 مدارس، تتراوح أعمارهم ما بين 6-15 سنة، بضرورة محاربة تشغيل الأطفال؛
- ستخضع هذه التجربة الرائدة للتقييم في أفق صياغة أسلوب نموذجي للتدخل في مجال الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال بقطاع الصناعة التقليدية من أجل ضمان استمرارية التجربة وإعادة تطبيقها بجهات أخرى.

الوقاية والسلامة المهنية

في إطار الاهتمام الذي توليه كتابة الدولة لهذا البعد، شهدت سنة 2008 الإنجازات التالية :

- اعتماد معايير إجبارية بالنسبة للأفرنة الغازية المستعملة في صنع الفخار؛
- المساهمة في أشغال اللجنة المختلطة بين الوزارات، المكلفة من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله بوضع مخطط للوقاية من المخاطر الصناعية؛
- الشروع في عملية مراقبة السلامة بأهم مواقع إنتاج الصناعة التقليدية بانطلاق مراقبة قرية الفخار السعادة بمراكش وهضبة الفخارين بأسفي.

التعاون الدولي

تحرص كتابة الدولة على الاستفادة من كل اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الخارج وذلك لتوظيف الخبرة والإمكانات الخارجية في خدمة تطوير منتوج الصناعة التقليدية.

برنامج تحدي الألفية :

تستفيد كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية من هذا البرنامج ضمن الاتفاقية الموقعة في هذا المجال بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ويتضمن هذا البرنامج عدة محاور:

- برنامج الصناعة التقليدية بمدينة فاس، بغلاف مالي قدره 63.884.324 دولار أمريكي، ويهدف إلى إعادة تأهيل البنيات التحتية للمدينة، وعلى رأسها ساحة المكيمة، ساحة للا يدونة، فندق الشماعين، فندق سببترين، فندق السطاونيين والبركة، وفضاء الإنتاج عين النقيب؛
- برنامج دعم الإنتاج بغلاف مالي قدره 9.573.750 دولار أمريكي، ويهم حرف الخزف و الفخار في كل من فاس ومراكش. ويتجسد في توفير أفرنة غازية للصناع المعنيين ومواكبتهم مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية؛
- برنامج تأهيل منظومة التكوين المهني بغلاف مالي مرتقب قدره 32.800.000 مليون دولار، ويوجد حاليا في طور الإعداد بتنسيق مع الجانب الأمريكي.
- برنامج إنعاش الصناعة التقليدية بفاس و مراكش بغلاف مالي يصل إلى 10.600.000 دولار أمريكي.

التعاون المغربي الإسباني:

يهم مجموعة من المشاريع الخاصة بجهة طنجة- تطوان، وتازة- الحسيمة- تاونات، بغلاف مالي قدره 40 مليون درهم.

التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية :

يهم برنامج الاتفاق تنمية التدرج المهني، وبوجه خاص إحداث مركزين في كل من سلا والبيضاء، بغلاف مالي قدره 20 مليون درهم.

التعاون مع المنظمة العالمية للأغذية:

تتم في إطار هذا التعاون مواصلة إنجاز خبرة لوضع مقاربة من أجل تحيين أعداد العاملين في القطاع، كما يتم اقتناء تجهيزات و وسائل عمل لفائدة المرصد الوطني للصناعة التقليدية.





